وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

الموسومة بعنوان :

أثر الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي الجزائري

من إعداد الطلبة:

- **بورويس وهيبة**

تحت إشراف الأستاذة:

- **العربي شريف هجيرة**

السنة الجامعية: 2021_2022

كلمة شكر

شكر للّه عز وجل الذي يسر لي تتمة هذا العمل

وشكر لكل **أساتذة ماستر 02 إقتصاد كمي** والذين

قدموا لي الدعم بشكل أو بآخر،

وجزيل الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة

السيدة العربي شريف هجيرة.

دون أن أنسى زملاء الدفعة

شكرا لكم جميعا

إهداء

إلى **أمي** التي اشتهت أن تدرس

الفهرس

الفهـــــــــــــرس	
العنـــــوان	**الصفحة**

مقدمـــة	أ
الفصل الأول: النمو الإقتصادي ... مفاهيم، نظريات ونماذج	2
المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي	3
المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية	3
المطلب الثاني: عناصر النمو الإقتصادي، أنواعه وطرق قياسه	8
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الإقتصادي	16
المطلب الأول: مراحل النمو الإقتصادي لـــ والت ويتمان روستو	16
المطلب الثاني: نظريات النمو الإقتصادي	19
المبحث الثالث: النمو الإقتصادي الجزائري	21
المطلب الأول: مراحل النمو الإقتصادي الجزائري	21
المطلب الثاني: نموذج النمو الإقتصادي الجزائري الجديد	27
الفصل الثاني: الفلاحة في الجزائر وترقية الصادرات الزراعية	34
المبحث الأول: أهمية القطاع والبرامج التنموية الفلاحية في الجزائر.	35
المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي.	35
المطلب الثاني: البرامج التنموية المتعاقبة على القطاع	38
المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي الجزائري.	42
المطلب الأول: واقع الإمكانيات الزراعية	42
المطلب الثاني: واقع الإنتاج الزراعي	46
المبحث الثالث: الصادرات الزراعية وآليات ترقيتها	54
المطلب الأول: الصادرات، مؤشراتها والإستراتيجيات المتخذة في الجزائر.	54
المطلب الثاني: ترقية الصادرات الزراعية .. الإستراتيجيات وهياكل الدعم	57
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي	**62**
المبحث الأول: بناء النموذج الإقتصادي	63
المطلب الأول: مراحل بناء النموذج الإقتصادي وأنواع النماذج	63

المطلب الثاني: الصيغة الرياضي لنموذج VAR ومراحل استخدامه	67
المبحث الثاني: دراسة وصفية لبيانات الدراسة	69
المطلب الأول: بيانات الدراسة والأدوات القياسية المستخدمة	69
المطلب الثاني: تطور المتغيرات خلال الفترة 1980–2019	70
المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية	74
خاتمة عامة	85

قائمة الجداول والأشكـــال

الجـــداول	الصفحة
الجدول رقم (01): الثروة الحيوانية خلال الفترة 2017-2019	47
الجدول رقم (02): إنتاج اللحوم خلال الفترة 2014-2019	48
الجدول رقم (03): المنتجات الحيوانية المختلفة خلال الفترة 2014-2019	49
الجدول رقم (04): إنتاج الحبوب خلال الفترة 2018-2019	50
الجدول رقم (05): إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2017-2019	51
الجدول رقم (06): إنتاج الزيتون وزيت الزيتون خلال الفترة 2017-2019	52
الجدول رقم (07): إنتاج الحمضيات خلال الفترة 2015-2019	54
الجدول رقم (08): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2019	70
الجدول رقم (09): تطور الصادرات خلال الفترة 1980-2019	72
الجدول رقم (10): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختباري ADF	75
الجدول رقم (11): تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج.	76
الجدول رقم (12): تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR	77
الجدول رقم (13): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء	79
جدول رقم (14): نتائج تجزئة تباين الخطأ لمتغير الصادرات الزراعية	80
جدول رقم (15): نتائج تجزئة تباين الخطأ لمتغير الناتج الإجمالي المحلي	81
الأشكـــال	
الشكل رقم (01): تطور الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة 1980-2019	71
الشكل رقم (02): تطور الصادرات الكلية خلال الفترة 1980-2019	73
الشكل رقم (03): تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 1980-2019	73
الشكل رقم(04): التمثيل البياني لدوال الإرتباط الذاتي للأخطاء	78
الشكل رقم (05): نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR (1)	79
الشكل رقم (06): دالة استجابة Argexprt للصدمات الناتجة عن GDP	82
الشكل رقم (07): دالة استجابة GDP للصدمات الناتجة عن Argexprt	82

قائمة المختصرات

الإختصار	الدلالة	الإختصار	الدلالة
GDP	الناتج الإجمالي المحلي	DLM	نماذج فترات الإبطاء الموزعة
AgrExprt	الصادرات الزراعية	ADF	إختبار ديكي فولر الموسع
ECM	نموذج تصحيح الخطأ	PP	اختبار فيليبس بيرون
VECM	نموذج شعاع تصحيح الخطأ	I(t)	درجة التكامل
VAR	نموذج شعاع الإنحدار الذاتي	AIC	معيار Akaike
ARDL	نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المبطئة الموزعة	SC	معيار Schwarz
AR	نماذج الإنحدار الذاتي	VAR (1)	نموذج شعاع الإنحدار الذاتي عند درجة التأخير المثلى 1

مقدمـــــــة

مقدمـــــة:

يعتبر التصدير محركا رئيسيا في دفع عجلة النمو الإقتصادي باعتباره مصدرا هاما للعملة الصعبة، وهو أيضا فرصة لا تعوض يمكن من خلالها التسويق والترويج للمنتجات الوطنية في السوق الدولية وخلق فرص الشراكة بين المتعاملين الإقتصاديين المحليين والأجانب، ولقد استغلت الجزائر هذا المحرك لتطوير اقتصادها منذ الإستقلال، إلا أن اعتمادها الحصري ولفترة طويلة جدا على الإيرادات النفطية جعل الإقتصاد الجزائري أحادي التصدير رهينة لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، فباعتبار النفط مادة جد حساسة للتغيرات والتقلبات السياسية والأمنية العالمية فإنه ما لبث أن سبب عدة أزمات عالمية والتي أغرقت الجزائر في أزمة المديونية، عجز في الميزان التجاري ومشاكل أخرى إلى درجة اللجوء للإستيراد حتى من أجل تحقيق أمنها الغذائي، هذا الواقع دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في معطياتها الإقتصادية والتوجه نحو الإهتمام بجميع القطاعات خارج قطاع المحروقات وبالأخص العمل على تنويع صادراتها من أجل فك التبعية الإقتصادية عن هذا القطاع الريعي واستثمار باقي المؤهلات اتي يحوزها البلد والتي تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي.

في هذا الصدد يعد القطاع الزراعي أهم القطاعات الحيوية، والمعول عليه بالدرجة الأولى لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث أيقنت الجزائر حتمية ذلك خاصة وهي تحوز إمكانات زراعية لا يستهان بها، مساحة شاسعة للأراضي الصالحة للزراعة والأراضي القابلة للإستصلاح الزراعي، زراعات صحراوية ناجحة، توفر الموارد المائية، تنوع حيواني ونباتي، قوة عاملة ... ووضعت الدولة سياسات عدة من أجل ترقية القطاع الزراعي وترقية الصادرات من منتجاته.

في هذا السياق جاءت دراستنا هذه التي تعنى بدراسة أثر الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي الجزائري خلال الفترة 1980-2019، وعليه تم بناء إشكالية البحث على النحو التالي:

1- الإشكالية:

ما مدى تأثير ترقية الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي خلال الفترة 1980-2019؟

2- الإشكاليات الفرعية:

1-ما هو واقع الإنتاج الزراعي الجزائري؟

2-ما هي سياسات وآليات ترقية الصادرات الزراعية؟

3-ما نوع العلاقة بين الصادرات الزراعية والنمو الإقتصادي خلال الفترة 1980-2019؟

3- الفرضيات:

1-تحوز الجزائر على إمكانيات زراعية وفلاحية ضخمة تمكنها من التحول إلى قطب فلاحي ومصدر مهم في المجال الزراعي؛

2-وضعت الجزائر سياسات وأجهزة متعددة لترقية الفلاحة عموما والصادرات باختلافها خارج المواد النفطية بما فيها الصادرات الزراعية؛

3- تساهم زيادة حجم الصادرات الزراعية إيجابيا على النمو الاقتصادي الجزائري.

4- مبررات اختيار الموضوع:

موضوع البحث جاء في إطار مقترحات قسم العلوم الإقتصادية للجامعة من أجل نيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد الكمي؛ هذا من الناحية الموضوعية، أما من الناحية الشخصية فإني أحبذ دراسة المواضيع التي تحمل طابعا فلاحيا واجدها حيوية برغم الصيغة القياسية للدراسة، ثم إن النمو الإقتصادي الوطني لا يمكن بأي حال من الأحوال استثناء القطاع الزراعي نظرا لأهميته الإقتصادية والإجتماعية ولتوفر الجزائر على معطيات فلاحية جد معتبرة.

5- أهداف الدراسة وأهميتها:

أ- أهداف الدراسة:

1-تسليط الضوء على الواقع الزراعي الجزائري والسياسات الهادفة لترقيته،

2-إبراز دور وأهمية القطاع الفلاحي في تطوير الإقتصاد الجزائري؛

3-الحث على تفعيل القطاع الزراعية ودعمه من أجل بلوغ تنمية زراعية حقيقية؛

4-العمل على تقديم نموذج قياسي لدراسة أثر الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي في الجزائر.

ب- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الموضوع فيما يلي ذكره:

1-أهمية التركيز على القطاع الفلاحي بحد ذاته وأهمية مساهمته في الإقتصاد الوطني؛

2-أهمية دراسة سياسات التنمية الفلاحية وضرورة تفعيلها وتحسينها؛

3-ضرورة ترقية القطاع الفلاحي من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي بالدرجة الأولى ومن ثم التوجه بأريحية نحو رفع قيمة صادرات القطاع؛

4-أهمية البحث عن قطاعات ناجعة وفعالة تساهم في النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات؛

5-أهمية الدراسات القياسية في دراسة العلاقة بين القطاعات المختلفة ومساهمتها في نمو الإقتصاد الوطني.

6- الإطار المكاني والزماني:

تتمثل حدود دراستنا المكانية والزمانية في دراسة أثر الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980-2019.

7- المنهج والأدوات المستخدمة:

محاولة منا لتسليط الضوء على جميع جوانب هذه الدراسة سنقوم أولا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الفصلين الأول والثاني من خلال عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الإقتصادي في الفصل الأول، وعرض أهم العناصر المتعلقة به وطرق قياسه إضافة إلى نظرياته ونماذجه ولمحة عن مراحل النمو الإقتصادي الجزائري، والحديث في الفصل الثاني عن واقع الفلاحة في الجزائر من إمكانيات وإنتاج وآليات ترقية الصادرات الزراعية، أما في الفصل الثالث فسنعتمد على الأسلوب القياسي التحليلي من استخدام للجداول الوصفية الإحصائية، تمثيلات بيانية، أدوات القياس الإقتصادي ودراسة تطور متغيرات الدراسة وأثر الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي الجزائري.

8- صعوبات الدراسة:

1-صعوبة إيجاد الكتب والمراجع المتخصصة؛

2-صعوبة إيجاد مصادر عن البيانات الإحصائية اللازمة لفترة الدراسة، وإن وجدت فإنها تعاني من بعض مع إيجاد تناقض في بعض المصادر بعضها مع بعض وقد يحدث التناقض ففي نفس المصدر ولنفس المتغير، تعطى بيانات مختلفة تماما بين تقرير وآخر.

9- محتوى الدراسة:

رغبة منا في الإلمام بجوانب البحث قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاث فصول:

- **الفصل الأول- النمو اقتصادي .... مفاهيم نظريات ونماذج:** حيث نتناول فيه تعريف لمصطلح النمو الإقتصادي والتنمية عناصر وخصائص النمو الإقتصادي، هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تضمن عرض لنظريات ونماذج النمو الإقتصادي، أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى تقديم لمحة عن النمو الإقتصادي الجزائري.
- **الفصل الثاني - الفلاحة في الجزائر وترقية الصادرات الزراعية:** نعالج في المبحث الأول من هذا الفصل أهمية القطاع أوهم البرامج التنموية الفلاحية في الجزائر، ثم نتحول لدراسة واقع القطاع الفلاحي بين واقع الإمكانيات وواقع الإنتاج، أم المبحث الثالث فسنتحدث عن الصادرات الزراعية وآليات دعمها وترقيتها.
- **الفصل الثالث - الدراسة القياسية لأثر الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي:** في هذا الفصل سنستعرض **الأدوات** المستخدمة في الدراسة في المبحث الأول وفي المبحث الثاني نستعرض النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

النمو الإقتصادي ... مفاهيم، نظريات ونماذج

تمهيـــــد:

لطالما كان موضوع النمو الإقتصادي الشغل الشاغل للإقتصاديين منذ أمد بعيد وهو غاية جميع إقتصاديات الدول أيا كان مستواها من التطور والتقدم، في هذا الفصل سنتناول دراسة هذا الموضوع بالتطرق لأهم عناصره وطرق قياسه، نظرياته، نماذجه وأنواعه، وكذا إشارة إلى وضع النمو الإقتصادي الجزائري.

المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي

المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

1- تعريف النمو الإقتصادي:

عرف النمو الإقتصادي العديد من التعاريف حيث يعتبر مفهوم النمو الإقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، وهو يعرف على أنه "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، وبالتالي نستطيع القول: "أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الإقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو الدخل الفردي.[1]

ونقول بأن النمو الإقتصادي هو "الزيادة المستمرة في الإنتاج الكلي من الاقتصاد لذلك فهي ظاهرة كمية يمكن قياسها، إنها أيضًا ظاهرة طويلة الأمد، والواقع أن الزيادة المفاجئة والقصيرة الأمد في الإنتاج الوطني لا تتناسب مع النمو الاقتصادي، لذلك لا ينبغي الخلط بين النمو والتوسع، والتوسع الذي يميز زيادة في الإنتاج خلال فترة قصيرة."[2]

وهو أيضا "قياس مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP أو الدخل خلال فترة زمنية معينة، يعني تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من GDP الحقيقي (القيمة السوقية المعدلة من التضخم لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية)؛[3]

1- جلال خشيب، النمو الإقتصادي، https://www.alukah.net/authors/view/home/10774/، تاريخ الإطلاع 2022/04/14، 13.04سا.

2 - J-Y Capul et O. Garnier, Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, Hatier, 2011.

3- أمين حواس، نماذج النمو الإقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021م، ص03.

كما يعرف بكونه "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"[1]، لذا فإنه يتعين التأكيد على ما يلي:

- أن النمو الإقتصادي هو زيادة في إجمالي الناتج المحلي، يجب أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل الوطني أكبر من معدل نمو السكان (معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني)
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقد يزيد دخل الفرد النقدي بنسبة معينة، وتزيد مستويات أسعار السلع والخدمات بنسبة أكبر ذلك يعني أن متوسط دخل الفرد الحقيقي انخفض بفعل التضخم وارتفاع الأسعار؛
- يجب أن تكون الزيادة الحادثة في الدخل زيادة مستمرة وليست مؤقتة، أي أن الزيادة التي يهتم بها الإقتصاديين هي التي تستمر لفترات طويلة، اما الزيادات الطارئة التي تحدث لظروف خارجية مثل الأزمات أو الحروب، فهي سرعان ما تختفي وتعود الأوضاع إلى ما سبق، وبالتالي لا يمكن اعتبارها نموا اقتصاديا بالمفهوم العادي.[2]

2- تعريف التنمية الإقتصادية:

يعرفها البعض لأنها "عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لأفراده، ويتحقق ذلك بقدرة المجتمع على اشباع حاجاته المادية المتزايدة، بدءا بالحاجات الأساسية ووصولا إلى تحقيق الرفاهية، فالنمو الإقتصادي محرك للتنمية، وتسارع معدله يساعد على إحداث التحول الإقتصادي والسياسي والإجتماعي في أي دولة."[3]

1- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الإقتصادية، المفاهيم والخصائص- النظريات-الإستراتيجيات-المشكلات، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008، مكتبة طريق العلم، ص77.

2- محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الإقتصادي الكلي، إدارة النشر العلمي، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، 1435ه/1968م، ص 348-349.

3- نبيل عزت أحمد موسى، التنمية في منظومة العمل الخيري الإسلامي، أطر فكرية لترشيد التطبيق العملي، 2014، ص6-7.

كما يعرفها آخرون بأنها "العملية التي يتم بمقتضاها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الإنتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الإقتصادي.[1]

يرى الإقتصاديون أن عملية التنمية تنطوي على العناصر التالية:

- **تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي:** على أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية وأن تتسم بصفة الإستمرارية؛
- **إجراء تغيرات وتحديثات في الهيكل والبنيان والتقنين الإقتصادي:** فلقد كانت معظم دول العالم ومازال العديد من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية وخاصة الزراعية وتصدرها بحالتها الخام في الكثير من الأحيان دونن وفي بعض الأحيان إجراء إضافات قليلة إليها ولا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر، مما جعل الإقتصاديين يربطون بين حالة التخلف وبين التخصص في الإنتاج الأولي، لذا فإن عملية التنمية تهدف إلى تصحيح هذا الوضع وذلك بالإهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التي تتوافر مستلزمات إنتاجها – من عمل ومنتجات زراعية ومعدنية – وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من عديد من المنتجات.

ولا شك أن التقدم في المجال الصناعي يساعد على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية، وذلك لما يقدمه من أساليب وأدوات ومعدات ومستلزمات إنتاج تؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية، ليست فقط في الصناعة وإنما كذلك في الزراعة، لأن هناك تبادلا للمنافع مشتركا بينهما، فالزراعة تزود الصناعة بعناصر عديدة، كما أن الصناعة بدورها تزود الزراعة بعديد العناصر، ويترتب على كل ذلك زيادة كبيرة في إنتاجيتهما.[2]

للتنويه في هذه النقطة فإنه لا يجب إهمال أهمية ترقية القطاع الخدماتي وتطويره لما يقدمه للمحيط الإقتصادي من تحسن في تسيير المعاملات الإقتصادية بالإضافة إلى تسهيلها وإضفاء مرونة في الإجراءات المعسرة عادة للسيرورة الإقتصادية (الخدمات البنكية، المواصلات، الإتصالات، شبكة الطرقات، المرونة الإدارية)

1– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 82.

2– نفس المرجع السابق، ص 83.

- **تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء:** تعمل التنمية الإقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الإقتصادي، حيث بالرغم من أن عديدا من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو، وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة، أما في حالة التنمية الإقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الإقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء؛
- **الإهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة:** تهتم التنمية الإقتصادية بنوعية السلع والخدمات وتعطى الأولية الكبرى للأساسيات وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة، كالسلع الغذائية الضرورية، والملابس الشعبية والمساكن الإقتصادية، فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية. كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحليات، فإذا كانت السوق حرة، حيث يتحدد الإنتاج والإستهلاك بفعل قوى السوق لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأكبر وقل الإقبال على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها إليها الفقراء. إضافة إلى ذلك فإن أفراد الطبقات الفقيرة ليس لديهم المعرفة الكافية بأسلوب الرشد الإقتصادي في التصرف في دخولهم، فالزيادة في الدخول لديهم كثيرا ما تتجه إلى الإنفاق المظهري والبذخي في عديد من المناسبات كالأعياد والمواسم، ويحدث هذا على الرغم من شدة حاجتهم إلى عديد من السلع والخدمات ذات الأثر الواضح على صحة الفرد مثل الألبان والخضر والفاكهة، أو تلك التي لها أكبر الأثر على المستوى الثقافي وعلى قدراتهم الإنتاجية مثل التعليم والمساكن الملائمة ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق التدخل الحكومي بصوره المختلفة سواء عن طريق تدخل الدولة في الإنتاج أو في تسعير المنتجات والخدمات الأساسية أو في شكل وكم الدعم الذي تقدمه.

يتضح مما ذكر أعلاه أن: "التنمية الإقتصادية مفهوم أكثر اتساعا وشمولا من مفهوم النمو الإقتصادي لأن مفهوم التنمية ينطوي على نفس مكونات النمو الإقتصادي بالإضافة إلى إجراء عديد من التغييرات في هيكل الإقتصاد القومي بما يضمن تصحيح

الإختلالات الهيكلية بالإقتصاد، وتحسين نوعية السلع والخدمات، فضلا عن تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع.[1]

3- تطور مفهومي النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية:

لم يكن مفهومي النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية مختلفين عن بعضها البعض بل كان بعض الإقتصاديين يذهبون إلى تعريف التنمية بالتركيز على جانب النمو الإقتصادي وما يتحقق فيه من إنجاز، فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينات حتى أواخر الستينات بأنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس إلى مستواه المتحقق في البلدان المتقدمة، وعرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، بل إن البعض قد ذهب إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي الإجمالي، استنادا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة وإلى معدلات التزايد السكاني في الدول النامية، فعرفت التنمية بأنها الحالة التي يصبح فيها الإقتصاد القومي (الذي ظل في وضع يتسم بالركود فترة طويلة) قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5% و7% وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 2% و4% سنويا (بفرض أن معدل السكان هو 3%).

ومع أنه كانت تحدث إشارات إلى أهمية تحقيق أمور أخرى مثل محو الأمية والقضاء على الأمراض ونشر التعليم وما إلى ذلك ولكن النظرة الغالبة كانت نظرة اقتصادية، بمعنى أنها ترتكز على زيادة الإنتاج، وبمعنى أن التنمية ليست إلا مرادفا للنمو الإقتصادي السريع، وكان هناك افتراض ضمني في البداية ولكنه أصبح افتراضيا صريحا منذ صدور كتاب "مراحل النمو الإقتصادي" للإقتصادي الأمريكي "والت روستو" في سنة 1959، بأن عملية التنمية تتضمن عددا من المراحل المتتابعة التي يتعين على كل الدول النامية أن تمر بها، وهي نفس المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة في رحلتها من الركود إلى التقدم، وأخيرا كان التركيز على جانب النمو الإقتصادي يبرر بأن الزيادات التي تتحقق في الإنتاج حتى وإن بدأت في قطاعات محدودة وحتى إذا انحصرت منافعها في أول الأمر في نسبة قليلة من السكان فإنها لا تلبث أن تأخذ في الإنتشار بعد فترة إلى

1- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص86، 97.

عدد أكبر من القطاعات وإلى عدد أكبر من الناس، ومن ثم تأخذ مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل طريقها إلى الحل بعد تحقيق النمو الإقتصادي.[1]

إلا أن الذي حدث في البلدان النامية في الخمسينات والستينات أوضح عدم صواب مفهوم التنمية الذي يختزل التنمية إلى مجرد النمو الإقتصادي السريع، فقد شهدت بلدان نامية عديدة معدلات نمو للدخل القومي قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء المعدل المعيار، ومن الهدف الذي حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو 6%، ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن واستمرت نسبة كبيرة من سكانها تعاني الفقر والجهل والمرض والبطالة، وعلى عكس ما كان يتوقعه أصحاب المفهوم الإقتصادي للتنمية لم تنكمش الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بل إنها اتجهت للإتساع في الدول التي حققت معدلات مرتفعة لنمو الدخل كما ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وازدادت أعداد المحرومين من اشباع الحد الأدنى الضروري من الإحتياجات الإنسانية.

وعليه فقد تبين أن العبرة ليس بتحقيق مستوى دخل مرتفع وهو ما تسعى إليه سياسات النمو الإقتصادي، بل العبرة أيضا بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للسكان، وذلك من خلال إتخاذ إجراءات متعمدة لتحسين توزيع الدخل والثروة.[2]

المطلب الثاني: عناصر النمو الإقتصادي، أنواعه وطرق قياسه.

1- عناصر النمو الإقتصادي:

أ- رأس المال البشري:

حسب الفكر التنموي لابن خلدون فإن العلم والتعليم أمران أساسيان مرتبطان بالعمران إيجابا أو سلبا، فحيث يزدهر العمران تكون سوق العلم ناشطة، فإذا لم يتوافر العلم في المجتمع صارت الرحلة في طلبه أمرا ضروريا، ومن ثم فحيث يزدهر العلم يرتقي العمران، والعكس صحيح[3]، فجاء العلم والتعليم حسب ابن خلدون في صدارة

1- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، مكتبة مصر، 2020، ص13-14.

2- نفس المرجع السابق، ص15-16.

3- نبيل عزت أحمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص05.

الأساسيات التنموية وركز على أهمية الرصيد المعرفي للإنسان من أجل تحسين بيئته ووسطه المعيشي.

وقد تعود الإقتصاديين على استعمال مفردة "العمل" في تناولهم لعنصر رأس المال البشري، والذي يعرف بأنه مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث يعتبر عنصرا هاما في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج القومي.[1]

كما يعرف رأس المال البشري بأنه مجموع المهارات والمعارف التي يكسبها العمال والموظفين والتي تزيد من إنتاجيتهم، وذلك من خلال التعلم واكتساب الخبرة، ويمثل الخاصية المميزة للقوة العاملة والتي تساعد على تحسين إنتاجية العمال وتزيد قدرتهم على الإبتكار والتكيف مع التكنولوجيات الحديثة وتسهيل عملية التحكم في تقنيات الإنتاج، وهو الأمر الذي يستدعي أهمية الإستثمار في رأس المال البشري والتي تتجلى أشكاله في: التعليم، التدريب في العمل، بالإضافة إلى الإستثمار في الصحة.

ويعتبر رأس المال البشري عنصرا هاما في تحديد مسار النمو للبلد، إذ أن قياس البلد وأهميته يرجع إلى ما يملك من مخزون رأس المال البشري وليس بالكثافة السكانية، فكلما كان مخزون رأس المال البشري أكثر أهمية زاد الأثر على النمو.[2]

ب- رأس المال المادي:

يعرف رأس المال المادي بأنه سلعة تستعمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى، وهو يتكون من مجموع الآلات والتجهيزات والمباني والأراضي وغيرها من العناصر المادية التي تدخل ضمن عملية الإنتاج، أي أنه مقدار ما يحوزه الإقتصاد من السلع الرأسمالية، والتي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحي به المجتمع من استهلاكه الجاري والذي سيؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الإقتصادي.[3]

1- زير يران، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر، الفترة (2005-2014)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، فرع تسويق وتجارة دولية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص09.

2- بورجة صارة، محددات النمو الإقتصادي، دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل.م.د. في العلوم الإقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، ص28-29.

3- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

يتكون رأس المال المادي إنطلاقا من مصادر عديدة نذكرها فيما يلي:

- **المدخرات المحلية:** تتمثل المدخرات المحلية في مدخرات كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال والحكومة وتتمثل مدخرات القطاع العائلي في كل ما يمكن استثماره مباشرة في القطاعات المختلفة وفيما يمكن إقراضه إلى قطاع الأعمال وإلى الحكومة إما بطريق مباشر من خلال الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات والحومة أو بطريق غير مباشر عن طريق الوسطاء الماليون مثل البنوك، ومدخرات قطاع الأعمال هي مدخرات المنشآت والشركات الخاصة الزراعية والصناعية والخدماتي، بينما تنشأ مدخرات الحكومة نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية حيث تعتبر حصيلة الضرائب من أهم الإيرادات الجارية للدولة، وكذلك نتيجة لما يمكن للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم حيث يقوم البنك المركزي بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الإستثمار.[1]
- **التمويل الأجنبي:** عادة يأخذ التمويل الأجنبي شكل قروض أجنبية أو منح ومعونات من الدول الأجنبية وقد يتم هذا التمويل أيضا عن طريق الإستثمار الأجنبي، فالقروض الأجنبية قد تكون قروضا عامة وهي التي تعقدها حكومة الدولة مع المقيمين في الخارج سواء كانوا حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين، وقد تكون القروض الأجنبية قروضا خاصة أي القروض التي يعقدها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في الدولة مع المقيمين في الخارج سواء كانوا أفرادا أو شركات أو منظمات تمويل دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التنمية الدولية، مؤسسة التمويل الدولي[2]، إلا أن القروض المقدمة من طرف هذه الهيئات تتضمن شروط لا تلائم في الغالب الدول النامية مما يجعل هذه الأخيرة تفضل المنح والمعونات الأجنبية الرسمية والتي تقدمها لها الدول الصناعية والدول النفطية.
- **الإستثمار الأجنبي:** يعتبر من أهم مصادر التمويل سواء كان مباشرا من خلال إقامة المستثمر الأجنبي لمشروعات داخل الدول المستضيفة أو غير مباشر من خلال قيام المستثمر الأجنبي بشراء الأسهم والسندات المصدرة في دولة ما، إلا أن الإستثمار

1- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الإقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014م، ص 179، 180، 183.

2- نفس المرجع السابق، ص190.

الأجنبي المباشر يعتبر أهم من الإستثمار الأجنبي غير المباشر لما يحققه من تدفقات مالية مهمة نحو الدولة المستضيفة وما يولده من حركة اقتصادية واضحة.[1]

ج- التقدم التكنولوجي أو التقني:

يعتبر عامل التقدم التقني أو التكنولوجي من العوامل النوعية التي تسهم في تحديد النمو الإقتصادي، ويعني التقدم التقني بصورة عامة السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد.[2]

ويعرف أيضا بأنه الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج[3]، في الواقع فإن التقدم التقني يؤدي إلى استخدام بدائل جديدة في عملية الإنتاج، مثل استخدام مواد أولية مكان مواد أولية أخرى مما يخفض تكاليف الإنتاج كما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات المعروفة وصنع منتجات جديدة غير معروفة سابقا، وعليه فإن التقدم التقني يؤدي إلى زيادة ملموسة في الناتج مع مرور الزمن حتى وإن بقيت كمية رأس المال والعمل دون تغير، وبالتالي سيتحقق النمو الإقتصادي، كما أن التقدم التقني لا يقتصر فقط على ظهور مخترعات جديدة بل يتعدى ذلك إلى كافة الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وكذا تطوير واكتشاف موارد جديد وذلك اعتمادا على الإرتقاء بالمستويات التعليمية والإدارية.[4]

تلك هي أهم العناصر التي يبنى على أساسها النمو الإقتصادي وقد يتأثر هاذ الأخير بعوامل عديدة أخرى تساعد في خلق بيئة ملائمة وظروف جيدة أو العكس، ففي البداية كان الفرق في النمو بين البلدان يفسر كنتيجة للإختلاف في متغيرات اقتصادية بحتة، بعدها أخذت الدراسات تهتم بمحددات تتعدى كونها إقتصادية ولكنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في النمو الإقتصادي للدول، فبالإضافة إلى إمتداد الإهتمام نحو الإنفتاح التجاري والإنفاق العمومي إمتد أيضا إلى الجانب السياسي حيث بدأ التركيز على المجال المؤسساتي والحوكمة وهو ما يعرف بالجودة المؤسساتية، نذكر فيما يلي أهم العوامل المؤثرة في نوعية النمو الإقتصادي:

1- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، مرجع سبق ذكره ص197-198.

2- بورجة صارة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

3- جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص10.

4- بورجة صارة، مرجع سبق ذكره، ص24.

- **الإنفتاح التجاري:** ساعد الإنفتاح التجاري على تنمية العديد من الدول التي لا تفتقر إلى موارد طبيعية فحسب بل تعاني من كوارث طبيعية أيضا.، على سبيل المثال هولندا إذ جذب انفتاح الجمهورية الجديدة إلى أمستردام تجارا مهاجرين متعلمين ومصرفيين فساعدوا في تحويل أمستردام إلى المركز المالي والتجاري لعالم القرن 17.[1]
- **الجودة المؤسساتية:** فالدولة التي لديها نظام قانوني وحقوق ملكية فعالة هي الدولة التي تخلق بيئة مواتية لتحقيق تراكم الرأسمال والنمو، في حين المؤسسات الضعيفة تخلق سوق لأنشطة غير إنتاجية كالبحث عن الريع، انتشار الفساد وتولد تكاليف عالية للصفقات، وبالتالي عدم الفعالية الإقتصادية، كما أظهرت الدراسات بوجود علاقة إيجابية بين مؤشرات الحريات المدنية كمقياس للإطار المؤسساتي والنمو الإقتصادي، وأظهرت أن عدم الاستقرار وحالات العنف السياسية تولد ضعف النمو، وأن الجودة العالية للمؤسسات خصوصا فيما يخص محاربة الفساد، فعالية الحكومة ودولة القانون، تعزز صادرات المنتجات المصنعة والإستثمار الأجنبي المباشر.[2]

2- أنواع النمو الإقتصادي

يتخذ النمو الإقتصادي أشكالا عديدة، فمردودية النشاط الإقتصادي يمكن أن تتحسن بناءا على عدة معطيات، ومنه تم تقسيم أنواع النمو الإقتصادي حسب المبدأ الذي تحقق على أساسه النمو الإقتصادي.

أ- التقسيم الأول:

يعتمد على شكل النمو من حيث هو توسعي شامل من خلال استعمال موارد أكثر أو مكثف من خلال استعمال نفس الكمية من الموارد بطريقة أكثر فعالية أي أكثر إنتاجية وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من النمو وهما:

1- روفين برينير، أسباب النمو الإقتصادي، مصباح الحرية، ص4، وص5، https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d8a7d8b3d8a8d8a7d8a8-d8a7d984d986d985d988-d8a7d984d8a7d982d8aad8b5d8a7d8afd98a-d8b1d988d981d98ad986-d8a8d8b1d98ad986d98ad8b1.pdf، تاريخ الإطلاع 2022/04/14 / 13:00سا.

2- زاوي أحمد صادق، بن مسعود نصر الدين، أثر العوامل المؤسساتية على النمو الإقتصادي في الجزائر، نموذج ARDL للتكامل المشترك، Review of Economie and Business Administration 3(1) (2020)، ص61، 62.

- **النمو التوسعي أو الشامل:** يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية وهو يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما معبرا عنه بالناتج الوطني الحقيقي ، بمعنى أن الدولة قد تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني؛
- **النمو المكثف:** يقوم النمو في هذا النوع على نمو الإنتاجية أي زيادة الإنتاجية من خلال تنظيم أفضل للعمل، وبمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للإقتصاد أو نتيجة للنشاط الإقتصادي نفسه، مثلا الإرتباط ما بين نفقات البحث والتطوير، الإبتكار وزيادة الإنتاجية، وعليه فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعليه فنصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.[1]

ب- التقسيم الثاني:

يعتمد هذا التقسيم على مصدر ومنبع النمو الإقتصادي فقد يتحقق النمو بشكل تلقائي وقد يكون عابرا وغير مستقر، كما يمكنه أن يتحقق بناءا على مخططات سابقة تستهدفه:

- **النمو التلقائي أو الطبيعي:** وهو ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الإقتصاد الوطني نتيجة لتمتعه بوجود مؤسسات اقتصادية قوية[2]، وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالإنتقال من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع رأسمالي في مسارات تاريخية قادت

1- مليك محمودي، يوسف بركان، مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الإقتصادي الجزائري، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة، 2016، ص262.

2- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، مرجع سبق ذكره، ص 82.

عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الإجتماعي للعمل، تراكم رأس المال، وغيرها من التحولات؛[1]

- **النمو العابر أو غير المستقر:** وهو النمو الذي لا يملك صفة الإستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في التجارة الخارجية تؤدي في أحسن حالاتها لحدوث نمو بلا تنمية؛ [2]

- **النمو المخطط:** ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ونجاح هذا النمط يعتمد على امكانيات وقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات.[3]

3- مقاييس النمو الإقتصادي:

يعتبر معيار الدخل المؤشر الأساسي لقياس النمو الإقتصادي، وتجدر الإشارة إلى التنبيه إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والإتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج الوطني واختلاف الدول فيما بينها لمعالجة بنود الدخل، وكذلك اختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين اخذها في الحسبان عند تقدير وتقييم مؤشرات الدخل[4]، نذكر فيما يلي أهم مؤشرين للنمو الإقتصادي وهما الناتج الوطني ومتوسط الدخل الفردي.

أ- الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

اعتبار الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الإقتصادي لم يلق الترحاب في الأوساط الإقتصادية ذلك أن زيادة الدخل أو نقصه لا تعني بالضرورة بلوغ نتائج إيجابية

1- طوير آمال، أ. علاوي صفية، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة ابحاث إقتصادية معاصر، العدد 02، 2020، ص40.

2- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

3- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، مرجع سبق ذكره، ص 82.

4- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص104.

أو سلبية، فزيادة الدخل الوطني لا تعني نموا إقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل لا يعني تراجعا إقتصاديا إذا انخفض معدل نمو السكان.[1]

زد على ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي يقيس الزيادة في الناتج بغض النظر عما إذا كانت راجعة إلى زيادة حقيقية ومستمرة في مقدرة المجتمع على الإنتاج، وإلى توسع فعلي ودائم في الفرص المتاحة أمام أفراده لتحسين مستويات حياتهم، أو كانت راجعة إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية أو أسباب ظرفية كإكتشافات بترولية أو منجمية، أو تغيرات في حالة الطقس، ولذا فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يكون مضللا للأداء التنموي ولإحتمالات النمو في المستقبل إذا قصرنا النظر عليه دون اعتبار للمعلومات الإضافية عن طبيعة النمو ومصادره.[2]

ويتم حساب معدل النمو الإقتصادي بناءا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل النمو السكاني

ب- متوسط الدخل الفردي:

متوسط الدخل الفردي نوعان أولهما متوسط الدخل الفردي الإسمي وهو القيمة النقدية لمتوسط دخل الفرد من الناتج الوطني وثانيهما هو متوسط الدخل الفردي الحقيقي وهو ما يعبر عن القدرة الشرائية الحقيقية وهو بذلك يعتبر المقياس الأكثر استعمالا والأكثر صدقا عند قياس مستوى النمو الإقتصادي في معظم الدول لكن ذلك لم يمنع من أن تواجه فكرة استعماله بعض الإنتقادات فالدول النامية تواجه صعوبات ومشاكل تحول دون حصولها على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعوبات أن إحصائيات السكان والمداخيل غير والمداخيل غير كاملة وغير دقيقة وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المختلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها.[3]

ولكن الأمر في الحقيقة لا يقتصر على الصعوبات التي تواجهها الدول النامية بل إن جميع الدول تعاني من مشاكل عند محاولة المقارنة بين دولة وأخرى ذلك أن أسعار

1- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره ، ص105.

2- إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص102.

3- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص105.

صرف العملات لا تعبر عن القدرة الشرائية، ويرجع ذلك أن جزء كبير من الناتج الوطني لا يدخل في نطاق التعامل الدولي، فأسعار صرف العملات لا تعكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات كافة وإنما تتأثر فقط بأسعار السلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية.[1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يحسب على النحو التالي:

متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني = إجمالي الدخل الوطني / عدد السكان

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الإقتصادي

المطلب الأول: مراحل النمو الإقتصادي لـــ "والت ويتمان روستو"

قام "والت ويتمان روستو" في نظريته لمراحل النمو الإقتصادي بعملية تصنيف للمجتمعات من الناحية الإقتصادية، حيث صنفها إلى خمس فئات: المجتمع التقليدي، المرحلة الإنتقالية حيث يتوفر المجتمع على الشروط المؤهلة للإنطلاق والمجتمع المنطلق السائر نحو النضوج وأخيرا مجتمع الإستهلاك الشعبي[2]، وسوف نقوم بعرض مختصر لجميع هذه المراحل فيما يلي:

1- مرحلة المجتمع التقليدي:

جعل "والت ويتمان روستو" فترة قدوم "نيوتن" كمعلم لتحديد بداية نمو المجتمعات وتطورها إقتصاديا، فحسب "روستو" يشمل المجتمع التقليدي جميع المجتمعات السابقة لنيوتن وجميع المجتمعات اللاحقة له والتي لم تتأثر بعد بمعرفة أن العالم الخارجي تتحكم فيه قوانين بمقدرة الإنسان استغلالها والتحكم فيها من أجل الإستغلال الجيد لبيئته في سبيل نفعه الإقتصادي، فالمجتمع التقليدي حسب "روستو" يشمل المجتمعات التي تقوم بوظائف إنتاجية محدودة ويعمل أغلب سكانها في الزراعة والحرف الأولية ويصل متوسط الدخل الفردي إلى درجة تقترب من الكفاف حيث يستطيع الفرد تلبية حاجياته الضرورية ويتعذر عليه الإدخار، كما أن هذا المجتمع كان ينتظم إجتماعيا وفق نظام القبيلة والعائلة والعصبية، ثم إن اعتباره تقليدي لا يعني انه استاتيكي ولكنه متغير في حدود الإمكانيات

1- إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص103.

2- مريم أحمد مصطفى، دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص103.

الشحيحة لهذا المجتمع، فقد يرتفع مستوى الإنتاج عند زيادة مساحة الأراضي الزراعية، أو إكتشاف محصول جديد أو حتى عند تحسين أعمال الري، أما عن الثقل السياسي في هذه المرحلة فهو يتمركز لدى ملاك الأراضي والمسيطرين عليها والذين كانون يؤثرون بشكل كبير على الطبقة السياسية.[1]

2- المرحلة الإنتقالـــية (مرحلة التهيؤ للإنطلاق):

هي المرحلة التي تنشأ فيها الظروف اللازمة للإنطلاق، إذ أنه وحسب "روستو" لابد للمجتمع التقليدي من وقت لكي يتحول إلى الوضع الذي يمكنه من أن يستغل ثمار العلم الحديث لكي يتغلب على تناقص الغلة، وبذلك يتمتع بالمزايا والفرص التي تتاح له بحكم عملية الفائدة المركبة، وأول ما ظهرت هذه الظروف في أروبا الغربية في أواخر القرن 17 وبداية القرن 18، ومن أبرز الدول كانت بريطانيا التي تمكنت بما تحوزه من امتيازات جغرافية وموارد طبيعية وإمكانات تجارية أن تكون السابقة إلى تحقيق الظروف اللازمة للإنطلاق.

غير أن الغالب في الحالات التي ظهرت مؤخرا هو أن ظروف الإنطلاق لم تكن تنبعث من داخل المجتمع بل كانت تتسرب إله عن طريق المجتمعات الأكثر تقدما، يرى "روستو" أن الغزوات كانت تهز كيان المجتمع التقليدي وتؤدي إلى بدء تحلله أو المسارعة في التحلل، غير أنها كانت في الوقت نفسه تبعث آراء ومشاعر جديدة تؤدي إلى بدء العملية التي ينشأ فيها شكل حديث للمجتمع مكان المجتمع التقليدي من واقع الحضارة القادمة.[2]

وبدأ الإعتقاد في هذه المرحلة بأن النمو الإقتصادي شرط لازم من أجل تحقيق أهداف أخرى مثل حفظ الكرامة الوطنية، أو الرفاهية العامة أو رفع مستوى الأجيال القادمة، فبدأ انتشار التعليم، وظهرت البنوك وازداد الإستثمار خاصة في قطاع النقل والمواصلات والمواد الأولية، واتسع نطاق التجارة الداخلية والخارجية، وظهرت مشروعات الصناعة الحديثة مستخدمة طرق جديدة للإنتاج.[3]

1- والت ويتمان روستو، ترجمة .محمد إمام، مراحل النمو الإقتصادي، دار الكتب المصرية، وكالة الصحافة العربية "ناشرون"، الطبعة 2021، ، ص11، 12، 13 و14.

2- نفس المرجع السابق، ص15-16.

3- والت ويتمان روستو، ترجمة د.محمد إمام، مرجع سبق ذكره، ص16.

ورغم أن سيرورة كل هذا النشاط كانت في إطار متباطئ الوتيرة إلا أنها كانت تمهد للمرحلة التالية وهي مرحلة الإنطلاق.

3- مرحلة الإنطـــلاق:

تعتبر هذه الفترة فترة زوال العقبات التي تعترض سبيل النمو المستمر، حيث يتم فيه التغلب على معوقات النمو ويصبح التقدم هو الأمر الطبيعي للمجتمع، وتعد التكنولوجيا الحافز الأساسي للإنطلاق وتصبح قضية التحديث الإقتصادي قضية جديدة تأخذ المقام الأول في القضايا السياسية.

تتميز هذه المرحلة بتسجيل معدلات الإستثمار والإدخار الفعال من 5% إلى 10%، ويتم التوسع في المجال الصناعي وتزايد فرص العمل والخدمات بالإضافة إلى نمو المدن زد على ذلك ظهور القطاع الزراعي الحديث، ويرى "روستو" أن هذه الفترة يقدر عمرها بحوالي 60 عاما لبلوغ المرحلة التالية وهي مرحلة النضج.[1]

4- مرحلة النضج:

تأتي هذه المرحلة حسب "روستو" بعد استكمال مرحلة الإنطلاق وهي المرحلة التي يظهر فيها الإقتصاد مقدرته على تجاوز الصناعات الأصلية التي حركت مرحلة الإنطلاق، في هذه المرحلة ينمو الإنتاج بصورة أسرع من زيادة السكان، كما يحتل إقتصاد البلد مكانة في الإقتصاد العالمي فالسلع التي كانت تستورد من قبل يتم إنتاجها في الداخل ويتجه نحو تصدير سلع أخرى لمواجهة الواردات، كما تصاحب التحولات الإقتصادية تحولات إجتماعية وثقافية وتتغلب القيم والنظم الحديثة على القديمة.

وهذا التحول الذي مرت به كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة قرابة أواخر القرن التاسع عشر أو أوائل القرن العشرين.[2]

5- مرحلة الإستهلاك الوفير:

هي آخر مرحلة في مراحل النمو الإقتصادي، حيث تتجه قطاعات الإقتصاد الرئيسية إلى إنتاج البضائع والخدمات الإستهلاكية الثابتة، في هذه الفترة يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عال يمكنه من استهلاك يتجاوز الطعام الأساسي والمسكن والملبس، ويعتبر

1- مريم أحمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص105.

2- والت ويتمان روستو، ترجمة د.محمد إمام، مرجع سبق ذكره، ص21.

ظهور دولة الرفاهية من مظاهر المجتمع الذي تجاوز مرحلة النضج ويتجلى فيها السعي نحو تحقيق أهداف انسانية عن طريق سن قوانين مثل فرض الضرائب التصاعدية لتذويب الفوارق بين الطبقات.[1]

المطلب الثاني: نظريات النمو الإقتصادي.

1- النظرية الكلاسيكية:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو" المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء كل من "جون ستيوارت" ميل حول الأسواق، و"روبرت مالتوس" حول السكان، وارتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الإقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والإستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الإستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، إذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.[2]

2- النظرية النيوكلاسيكية :

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها "ألفريد مارشال" و"فيسكل وكلارك"، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الإقتصادي دون حدوث ركود إقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الإقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد

1- مريم أحمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص106.

2- مليك محمودي، يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص262.

الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)، حيث يعتبر الكلاسيك أنه بالنسبة لعنصر العمل تجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر على التجديد والإبتكار.[1]

3- النظرية الكينزية :

ترتبط هذه النظرية بأفكار الإقتصادي جون مايناردر كينز (1883-1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الإقتصادية العالمية للفترة (1929-1932)، بموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي يرتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الإستثماري، ومن خلال الميل الحدي للإستهلاك، وتفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو وهي: معدل النمو الفعلي الذي يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل، معدل النمو المرغوب والذي يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقاصها، ومعدل النمو الطبيعي وهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم والقوة العاملة، عند مستوى الإستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.[2]

4- نظريات النمو الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، نموذج "بول رومر" و"روبرت لوكاس" (1986)، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما "غريك مانكيوي" ديفيد رومر" و"ديفيد ويل" (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع

1- مليك محمودي، يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص262.

2- نفس المرجع السابق، ص263.

السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الإقتصادي من خلال الإكتشافات والإختراعات والإبتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين هما: رأس المال المادي وراس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللزمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.[1]

المبحث الثالث: النمو الإقتصادي الجزائري.

المطلب الأول: مراحل النمو الإقتصادي الجزائري.

لقد مر الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى سنة 2019 بعدة مراحل وعرف العديد من التجارب والمخططات تبعا لسياسات الدولة المنتجهة، وفيما يلي ملخص لأهم هذه المراحل[2]:

1- مرحلة الإنتظار 1962-1966:

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسيير الجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، المر الذي دفع العمال الجزائريين إلى تولي زمام الأمور، وقد تميزت الفترة بوجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري.

وتعتبر هذه المرحلة أول مسيرة تصحيحية للإقتصاد بعد الإستقلال رغم عدم وضوح النموذج المتبع للتنمية فقامت الدولة بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963،

1- مليك محمودي، يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص263.

2- عمارة البشير، نماذج النمو الإقتصادي والإقتصاد الجزائري، دفاتر MECAS، V°16، العدد 02، ديسمبر 2020، ص432-435.

والمناجم سنة 1966، وبدا ظهور الشركات الوطنية بدل لجان التسيير في الصناعة بعدما أنشأت الدولة الأدوات التي تمكنها من التخطيط لتوفر الشروط المناسبة.

2- المخطط الثلاثي 1967-1969:

وهو عبارة عن مجموعة من التوجهات لبناء إقتصاد متطور تضمن إجراءات تنظيمية لإنطلاق التنمية بوضع قاعدة مادية تقنية تستهدف تطوير أداة الإنتاج وخاصة صناعة المحروقات والصناعة التحويلية كقاعدة مادية، ورغم انعدام المعلومات الكافية وتفكك القطاعات الإقتصادية فقد شهدت هذه الفترة تأميم القطاع المالي سنة 1966 والشركات الأجنبية في الصناعات الخفيفة، كما خصصت استثمارات لقطاعات مختلفة، وقد بلغت الأراضي الزراعية حوالي 07 مليون هكتار صالحة للزراعة بأساليب تقليدية، وقد خصص 40% من مجمل الإستثمارات للصناعات الأساسية لإرساء قاعدة صناعية صلبة اعتنت بصناعات الحديد والصلب والكيمياء والميكانيك والكهرباء، مع إنتاج بعض السلع الاستهلاكية استفاد منها سكان المناطق الشمالية بتوفير وظائف عمل.

وقد دعمت السياسة الإقتصادية إلى إنشاء مؤسسات مالية ونقدية تضمن الإستقرار الإقتصادي لتمويل القطاعات الإقتصادية، وقد ضم النظام المصرفي عدة مؤسسات على غرار الخزينة العامة والبنك المركزي وبعض البنوك الأخرى، ويعد هذا المخطط تمهيدا للمخططات الأخرى.

3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

انفرد بتطبيق اللامركزية وتنفيذ مخططات على مستوى الولايات تحقيقا للتوازن الإقتصادي، وقد خصص لهذا البرنامج 12.005 مليون دينار جزائري، فقد تكون خلال الفترة 1967-1977 رأسمال هام، وقد وفرت هذه الفترة مناصب عمل جديدة في القطاع الصناعي مع منح اللامركزية للجماعات المحلية والهيئات العمومية.

كما اهتم المخطط بتحفيز الأفراد على الإدخار العائلي عن طريق توفير السكن العائلي فضلا عن تمهيد الفرصة لرأسمال الوطني الخاص للمساهمة في التنمية الوطنية في القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة، وقد اقتصر الجانب الإجتماعي على قطاع الخدمات بتقديم النصائح والإرشادات.

وقد اهتم المخطط بتدعيم مشاريع المخططين السابقين وقد تم انجاز مشروع الحزام الأخضر ورغم تضاعف الإستثمارات فإن الإنتاج لم يرتفع عن حده الأدنى مقابل هجرة اليد العاملة الريفية، كما اهتم لقطاعي السكن والصحة.

4- مخصصات 1978-1979:

اقتصرت هذه الفترة على تقييم نتائج المخططات التنموية السابقة وحصر الإنجازات والأهداف المسطرة والتعرف على الأخطاء لتفاديها في المستقبل.

5- التصحيح الهيكلي الثاني 1979-1987:

تميزت هذه المرحلة بقيام الدولة بعدة إجراءات منها:

- التنازل عن الممتلكات العمومية؛
- قانون الإصلاح الفلاحي الذي قسم الأراضي إلى مستثمرات فردية وجماعية؛
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإعطاء مكانة للقطاع الخاص وضبط قوانين الإستثمار.

6- التصحيح الهيكلي الثالث 1988-1992:

استمرت الدولة في القيام بالإجراءات التي منها:

- استقلالية المؤسسات العمومية؛
- منح بنك الجزائر مسؤولية الرقابة النقدية والمصرفية مع إمكانية إنشاء بنوك خاصة؛
- تبني قانون يقلص من احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛
- قرارات برفع الجور ودعم الشبكة الإجتماعية؛
- اللجوء إلى الإستدانة من صندوق النقد الدولي لتصحيح أوضاع الإقتصاد الكلي.

7- مرحلة القرار غير المستقر 1993-2000:

تميزت هذه المرحلة بالتضييق على الدولة الجزائرية، فمن جهة تعاني من أزمة أمنية خانقة وتزعزع الثقة في الخارج، ومن جهة أخرى أثقلتها الديون وخدمتها والإملاءات التي يأمر بها صندوق النقد الدولي ومختلف الهيئات الدائنة التي تسعى إلى ضمان دينها وما يترتب عليه، كما تسعى لنشر اقتصاد السوق وتحرير التجارة العالمية.

8- المخطط الثلاثي 2001-2004:

ويسمى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دينار جزائري، أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1213 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي، بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة.

وفيما يلي أهم المحاور التي تم التركيز عليها:

- تدعيم القطاع الفلاحي بـــ65 مليار دينار جزائري من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)؛
- تدعيم قطاع الصيد البحري بغلاف مالي قدر بـــ 9.5 مليار دينار جزائري؛
- تخصيص 113 مليار دينار جزائري للتكفل بالمواطن وتحسين معيشته في إطار التنمية المحلية؛
- دعم في إطار البرنامج المقترح للشغل والحماية الإجتماعية بمبلغ 16 مليار دينار جزائري؛
- تخصيص غلاف مالي قيمته 210.5 مليار دينار جزائري في إطار التجهيزات والشغال الكبرى؛
- تخصيص مبلغ 90.3 مليار دينار جزائري لقطاعات عديدة أبرزها التربية والتكوين، الصحة والتعليم العالي، والشباب والرياضة.

9- المخطط الخماسي الأول 2005-2009:

ويسمى بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، خصصت له مبالغ مالية أولية قدرت بـــ 8.705 مليار دينار جزائري أي حوالي 114 مليار دولار أمريكي لتصبح في آخر الفترة 9.680 مليار دينار جزائري، أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

وقد تم التركيز على المحاور التالية:

- تخصيص غلاف مالي قدره 1908.5مليار دينار جزائري، لبرنامج تحسين معيشة السكان؛

- دعم برنامج تطوير الهياكل القاعدية من غلاف مالي قدره 1703.1 مليار دينار جزائري،
- تخصيص مبلغ قدره 337.2 مليار دينار جزائري لدعم التنمية الإقتصادية؛
- تحسين الخدمة العمومية ودعمها بغلاف مالي قدره 203.9 مليار دينار جزائري؛
- تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال من خلال دعم القطاع بمبلغ 50 مليار دينار جزائري.

10- المخطط الخماسي الثاني 2010-2014:

ويسمى برنامج توطيد النمو الإقتصادي، خصصت له مبالغ مالية إجمالية 21.214 مليار دينار جزائري أي حوالي 286 مليار دولار أمريكي، ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الإقتصادي وبعث حركية الإستثمار والنمو من جديد وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات.

ويشمل البرنامج الخماسي الثاني شقين:

- **الشق الأول:** استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي؛
- **الشق الثاني:** إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.543 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار أمريكي.

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية ويخصص برنامج الإستثمارات العمومية ما يقدر بـــ40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما يخصص البرنامج أكثر من 1.500 مليار دينار جزائري لدعم تنمية الإقتصاد الوطني وستخص التنمية الصناعية هي الأخرى بأكثر من 2.000 مليار دينار جزائري من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتقدير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دينار جزائري من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل، وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل فرص التوظيف التي يدرها البرنامج الخماسي ويولدها النمو الإقتصادي، كل ذلك لإنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كله والمرافق العمومية.

11- المخطط الخماسي الثالث 2014-2019:

تسعى الحومة من خلال هذا البرنامج الجديد إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو تقدر بـــ7%، وقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج بـــ 262 مليار دولار، كما تريد تخفيض نسبة البطالة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين لذلك تتابع الحكومة تنفيذ المشاريع لتدعيم البنية التحتية مع الصيانة والمحافظة على البنى المنجزة في المخططات السابقة كما تسعى الحكومة إلى عصرنة القطاع المالي والبنكي لتحقيق اقتصاد متنوع بتوفير التمويل وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر بالإضافة إلى برامج خاصة بولايات الجنوب والولايات الحدودية، ويشمل:

- تدعيم وعصرنة الأنشطة المالية؛
- محاربة الفساد وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تحسين مناخ الأعمال؛
- بعث الإستثمار؛
- تسخير الأراضي للقطاع الصناعي؛
- التنظيم والتشريع للرقابة على النشطة التجارية.

المطلب الثاني: نموذج النمو الجديد للإقتصاد الجزائري.

1- مراحل النموذج الإقتصادي الجديد:

تتمثل مراحل هذا النموذج في ثلاث وهي:

- **مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019:** هي مرحلة بعث السياسة التنموية الجديدة ويمكن اعتبارها مرحلة تمهيدية للمراحل اللاحقة، ويتوقع أن تتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة؛[1]
- **مرحلة الإنتقال من 2020 إلى 2025:** تسمح هذه المرحلة بتحقيق تثمين الإمكانيات الخاصة بالجزائر للارتقاء بالمستوى الإقتصادي وتدارك التأخر، إن مرحلة الإنتقال التي توجد عليها أغلب المؤسسات العمومية، الخاصة أو المختلطة، تقتضي بأن تستفيد منتجاتها من السلع والخدمات ذات الأولوية في السوق الوطنية.

ومن أجل استعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات خارج المحروقات من خلال التقليل من الواردات، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للصادرات آفاق 2030 ترمي بصفة عامة إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر بهدف جذب الإستثمار الخارجي ودعم تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وكذا تعزيز قدرات ونوعية التسيير عند الشركات الناشطة في مجال التصدير.[2]

- **مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030:** والتي يكون فيها الإقتصاد قد استنفذ كامل قدراته الإستدراكية وتمكن من تحقيق نقطة التوازن.[3]

2- أهداف النموذج:

نموذج النمو الجديد للإقتصاد الجزائري تم الشروع في بلورته منذ سنة 2016 في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة خاصة مع انخفاض أسعار المحروقات، تتمحور أهدافه في شقه المتعلق بالميزانية وشقه المتعلق بالتنويع الإقتصادي آفاق 2030:

2-1- الشق المتعلق بالميزانية:

كان يهدف النموذج الإقتصادي الجديد في جانبه المتعلق بالميزانية إلى:

1- عمارة البشير، مرجع سبق ذكره ، ص439.

2- لوصيف عمار، العابد لزهر، نموذج تنويع الإقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات – رؤية استشرافية، مجلة العولم الإنسانية، المجلد 30- عدد 3، 2019 ص14.

3- عمارة البشير، مرجع سبق ذكره، ص439.

أ- تحسين إيرادات الجباية العادية لتغطي على الأقل نفقات التسيير:

أولى النموذج أهمية كبيرة لرفع مساهمة إيرادات الجباية العادية في تغطية نفقات الميزانية العامة للدولة خاصة نفقات التسيير، وذلك من خلال:

- إصلاح نظام الجباية وعصرنة الإدارة الجبائية من خلال تكوين الموارد البشرية من أجل الحد من التهرب الضريبي؛
- الإنتقال إلى التعاملات الإلكترونية بين الدولة والمؤسسات الخاضعة للضريبة؛
- تحسين تحصيل الرسم على القيمة المضافة TVA من خلال الرفع من نسبتها على بعض المواد الكمالية ومواد الرفاهية المستوردة ومراجعة الإعفاءات الجبائية؛
- تطوير الجباية المحلية من خلال تطوير الضريبة العقارية؛[1]

ب- تقليص معتبر في عجز الميزانية:

جاء ضمن أهداف النموذج الإقتصادي الجديد تقليص هذا العجز وجعل الميزانية ومتوازنة على طول الفترة 2016-2019 من خلال:

- ترشيد الإنفاق الحكومي مع الحفاظ على الطابع الإجتماعي للدولة المتمثل في سياسة دعم الطبقات الفقيرة والبحث عن آليات كفيلة بتوجيه الدعم لمستحقيه؛
- وضع الإجراءات التي تزيد من حجم الموارد العامة للدولة وفرض ضرائب جديدة كالضريبة المفروضة على المواد الطاقوية بهدف ترشيد الإستهلاك الطاقوي المحلي؛[2]

ج- التمويل الداخلي غير التقليدي:

يمثل التمويل الداخلي غير التقليدي تقنية نقدية مبنية على الإقتراض من البنك المركزي، إن إدخال التمويل الداخلي غير التقليدي يتعلق باستخدام التسيير الكمي عن طريق بنك الجزائر في تمويل الميزانية في الشق الخاص بالإنفاق العام، حيث يوفر بنك الجزائر للحكومة سيولة كبيرة لقاء سندات الخزينة[3]، وفي هذا الإطار فقد تم:

- إصدار الخزينة العامة الجزائرية للقرض السندي في سنة 2016 لمدة 03 سنوات و05 سنوات بقيمة 50000.00دج لكل واحدة وتكون نسبة الفائدة 5% سنويا لمدة 03

1- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، نموذج النمو الإقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، مجلد 15 عدد 02 سنة 2020، ص5-6.

2- نفس المرجع السابق، ص6-7.

3- لوصيف عمار، العابد لزهر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

سنوات، و5.75% لمدة 5 سنوات، على أن تدفع الفوائد سنويا في تاريخ يوافق تاريخ الإكتتاب؛

- تعديل قانون النقد والقرض في المادة 45 منه والتي تمنع بنك الجزائر من شراء السندات التي تصدرها الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية واستبدالها بالمادة 45 مكرر والتي تسمح بالبنك بالشراء المباشر لسندات الخزينة على أن يتم تنفيذه استثناءا لـــ05 سنوات كحد أقصى، إلا أنه وبسبب الأحداث السياسية سنة 2019 تم التخلي عن التمويل التقليدي؛[1]

2-1- الشق المتعلق بتنويع الإقتصاد الوطني آفاق 2030:

تتفق كل الدراسات حول الإقتصاد الجزائري أن هذا الأخير يحركه قطاع المحروقات، لذلك يهدف النموذج إلى تنويع مصادر النمو الإقتصادي خاصة من خلال قطاع الفلاحة، الطاقات المتجددة، الصناعات التحويلية والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال.

أ- عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي والمساهمة بدرجة كبيرة في تركيبة الصادرات الجزائرية آفاق 2030:

وذلك اعتمادا على:

- الإستثمار الخاص كقوة دافعة جديدة في الإنتاج الفلاحي؛
- التكامل القطاعي لبناء سلسلة تساهم في رفع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي؛
- الإبتكار كمفتاح للتحديث والتنمية الزراعية والصيد البحري؛
- الري لزيادة مستدامة في الإنتاجية؛
- الشمولية لضمان المشاركة الفعالة لجميع جهات الوطن.[2]

ب- تحقيق الإنتقال الطاقوي:

يتطلب الأمر تفعيل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، الذي رصد له مبلغ 120 مليار دولار من أجل بلوغ نسبة 27% من مصادر الطاقة المتجددة، ووضع آليات الإستهلاك الأمثل للطاقة وتحديد تسعيرة مبنية على أساس التكلفة لتخفيض الإستهلاك

1- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص8.

2- نفس المرجع السابق، ص9.

المحلي للطاقة آفاق 2030 إلى نصف إستهلاك سنة 2015، وعدم استخراج من باطن الأرض إلا الكميات الضرورية للتنمية.[1]

زد على ذلك تنافس الدول الأروبية على الإستثمار في مجال الطاقة الشمسية في الجزائر يعطيها فرصة ذهبية للتربع على سوق الطاقة في أوروبا.[2]

ج- تنويع الصادرات التي تسمح بدعم النمو الإقتصادي المتسارع:

أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الإقتصادية أن تنمية الصادرات تهيء وسائل النمو الإقتصادي على نحو سريع، وتحوز الجزائر على مؤهلات تسمح لها بتنويع الصادرات في الفلاحة، السياحة والصناعة البتروكيمياوية، كما تحوز على موقع جغرافي يمكنها من اكتساح الأسواق الأوروبية والإفريقية، ومن اجل بلوغ ذلك وجب تطوير البنية التحتية الخاصة بالتصدير، ووضع المنظومة المالية والبنكية في خدمة المصدرين داخليا وخارجيا مع الإهتمام بكل الجوانب المتعلقة بالمنتج محل التصدير وجعله مطابقا للمواصفات المطلوبة دوليا.[3]

3- الإصلاحات والتدابير المتخذة في إطار النموذج الإقتصادي الجديد:

3-1- الإصلاح الجبائي والمؤسساتي:

نذكر فيما يلي بعض الإصلاحات:

- إصلاح طريقة سير صندوق ضبط الموارد وضبط واضح لاستخدام متاحاته مع ضمان القدرة على تسديد الديون العمومية مع العمل على ترشيد الميزانية؛
- تغطية تدريجية على المدى المتوسط للنفقات الجارية بالإيرادات الجبائية العادية؛
- رسم سياسة ميزانية ترتكز على الفعالية والمردودية والأداء في إطار الحوكمة الإقتصادية بإدخال في الميزانية طرق التقييم التي تستند على معايير التكلفة والعائد للحد من الإعفاءات الجبائية والآليات المتعلقة بالحوافز التي تثقل كاهل ميزانية الدولة؛
- إعادة توجيه نفقات الميزانية لفائدة القطاعات التي تستهدف النمو الإقتصادي.[4]

1- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص09.

2- لوصيف عمار، العابد لزهر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

3- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص10.

4- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص11.

3-2- عقلنة وترشيد النفقات العمومية:

ترشيد النفقات يتضمن ضبط النفقات العامة وإحكام الرقابة عليها مع الحد من التبذير والإسراف وتفادي النفقات غير الضرورية ومحاولة الإستفادة القصوى من الموارد الإقتصادية والبشرية المتاحة؛

ويسعى النموذج الإقتصادي الجديد إلى ترشيد النفقات عن طريق:

- تقييم مدى فعالية مختلف سياسات التحفيز والتشجيع للمؤسسات بتقليصها مستقبلا باستثناء تلك التي تساهم فعلا بنتائج إيجابية لفائدة الإقتصاد والمجتمع؛
- عدم اعتماد أي مشروع تشريعي أو نظام ينشئ سياسية تمس ميزانية الدولة صراحة أو ضمنا إذا لم تكن مدعومة بآليات لرصد وتقييم هذه السياسة؛
- تحديد رزنامة تبين المدى الزمني الخاص بالتصحيح التدريجي لسياسة إعادة التوزيع لفائدة الفئات المعوزة لضمان أكثر للعدالة الإجتماعية؛[1]

4- مرتكزات النموذج:

4-1- تنشيط وتشجيع خلق المؤسسات:

وذلك عن طريق:

- توفير مناخ الأعمال الجيد لخلق المؤسسات وجذب الإستثمار الأجنبي وتشجيع خلق المؤسسات المهتمة باقتصاد المعرفة والتكنولوجيات الحديثة وخلق شراكة بينها وبين المؤسسات العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية والإنتقال إلى الإدارة الإلكترونية لتسريع وثيرة إنشاء المؤسسات مع تشديد الإهتمام بالمؤسسات الناشئة ومرافقتها من خلال حاضنات الأعمال.[2]

4-2- تمويل الإستثمار:

من أجل بلوغ الأهداف المسطرة في النموذج آفاق 2030 يتطلب الأمر تحول سريع في الإستثمار خارج المحروقات من خلال ما يلي:

1- نفس المرجع السابق، ص12.

2- نفس المرجع السابق.

- تطوير النظام الوطني للإستثمار في التجهيزات العمومية: ويكون ذلك بتحسين نوعية البنية التحتية وتنويع مصادر تمويل الإستثمارات العمومية بالإعتماد على الشراكة ما بين القطاع العام والخاص؛
- إصلاح النظام البنكي: حيث يتم توفير جو المنافسة ما بين البنوك لصالح الإستثمار وتحديث الخدمات البنكية مع إيجاد حلول لاستقطاب الأموال من السوق الموازي واعتماد الصيرفة الإسلامية.

4-3- السياسة الصناعية والتنويع:

تعتمد السياسة الصناعية على مجموعة أدوات:

- إقامة الصناعات الإستراتيجية الأساسية من قبل الحكومة مباشرة؛
- تأسيس وتشجيع إقامة التجمعات الصناعية بمعنى إتحاد عدد من الصناعات مع بعضها في مؤسسة واحدة؛
- تقديم الحوافز الضريبية والمالية في مجالات استثمارية معينة؛
- تأسيس البنية التحتية وتقديم مختلف الخدمات التي تحتاجها الصناعة.

وتسعى الجزائر من خلال هذه السياسة إلى التحول من بلد مصدر للمواد الأولية في شكلها الخام إلى بلد مصدر لمواد مصنعة محليا أو ما يسمى بسياسة إحلال الواردات ورفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام. [1]

4-4- إضفاء الطابع الإقليمي على التنمية الصناعية:

يقتضي انتشار التنمية الصناعية توفير العقار الصناعي عبر كامل التراب الوطني، لذا فقد تم الإنطلاق في إنشاء 50 منطقة صناعية جديدة عبر 39 ولاية سنة 2017، مع ضرورة وضع خريطة اقليمية من أجل تحديد فرص الإستثمار التي يوفرها كل إقليم. [2]

4-5- ضمان تأمين وتنويع مصادر الطاقة:

وذلك من خلال نجاح التحول الطاقوي واقتران البرنامج الوطني للفعالية الطاقوية مع برنامج صناعي تكنولوجي لتنمية الطاقات المتجددة، إذ يهدف البرنامج لتشجيع تنفيذ الإختراعات المبتكرة والمقتصدة للطاقة وتلك المعتمدة على الطاقات المتجددة والبحث في

1- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص14.

2- نفس المرجع السابق، ص14-15.

السبل الكفيلة بتخفيض تكلفة صناعة الألواح الشمسية ومولدات الطاقة باستخدام المروحيات الهوائية. [1]

4-6- حوكمة النموذج الإقتصادي الجديد:

إن تحقيق الرؤية الجديدة لهذا النموذج تتطلب اتخاذ مجموعة تدابير ضرورية:

- التنسيق بين الحكومة والمؤسسات الإقتصادية؛
- إعادة صياغة نموذج جديد للاستثمارات العمومية يتضمن على الخصوص تدنية تكاليف المشاريع العمومية ومدة الإنجاز وتعظيم أثرها على النمو الإقتصادي؛
- صياغة نظام وطني للمعلومات الإحصائية بشكل دقيق على مجمل المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية؛
- تقييم السياسات العمومية فبدل ابقائها مؤسسات تسيير مهام تؤهل إلى مؤسسات تسيير أهداف وجعلها تعمل بشكل إيجابي مع الجانب الإقتصادي والإجتماعي.[2]

1- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص15-16.

2- نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني:

الفلاحة في الجزائر
وترقية الصادرات الزراعية

تمهيـــد

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي تضمن العيش الكريم لشعبها وتضمن أمنه الغذائي، ثم إن الفلاحة وما تقدمه من قيمة مضافة تساهم بشكل فعال في رفع قيمة النمو الإقتصادي .

إن الوضعية الإنتاجية للقطاع الفلاحي في الجزائر تبقى دون المستوى المرغوب رغم كل المجهودات المبذولة والسياسات الموضوعة لترقيته، وذلك ما يدفع مؤسسات الدولة في كل مرة إلى استيراد المنتجات الفلاحية الأساسية لتغطية الطلب الداخلي عليها في حين كان بإمكان هذا القطاع أن يغطي الطلب الداخلي إضافة إلى اكتساح أسواق خارجية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى عرض الواقع الفلاحي في الجزائر وماهية الآليات الموضوعة لترقية صادرات هذا القطاع واهمية هذه الأخيرة في دعم النمو الإقتصادي.

المبحث الأول: أهمية القطاع والبرامج التنموية الفلاحية في الجزائر

المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي

يشكل القطاع الفلاحي داعما أساسيا لعدة مجالات إقتصادية وإجتماعية وحتى بيئية، وهو يؤدي وظائف عديدة نذكر من أهمها ما يلي:

1- المساهمة في إجمالي الناتج المحلي:

تتجلى أهمية القطاع في تكوين الدخل الوطني وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي رفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل الذي يعتبر من أهم مقاييس النمو الإقتصادي للبلاد.

وتختلف مساهمة القطاع في الناتج الوطني بحسب الإمكانيات والموارد الزراعية المتوفرة من دولة لأخرى، فهناك بلدانا اقتصادها قائم اساسا على الزراعة، وتظم معظم بلدان منطقة افريقيا جنوب الصحراء، حيث تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني أكثر من 32% حتى تصل إلى 64% مثل غينيا الاستوائية وليبيريا، وهناك بلدان اقتصادها شار في طريق التحول إلى نظام السوق، وتضم معظم بلدان جنوب شرق آسيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ تتراوح نسبة المساهمة بين 7% و25%، في حين تضعف هذه النسبة في البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية مثل أمريكا

اللاتينية، الكثير من بلدان أوروبا وآسيا الوسطى لتتراوح بين 1% و7%، وذلك بسبب تطور القطاعات الأخرى غير الزراعية.[1]

2- ضمان الأمن الغذائي:

يتحقق الأمن عندما يتاح لجميع الناس في جميع الأوقات فرص الحصول ماديا واقتصاديا على ما يكفي من الأغذية السليمة والمغذية لتلبية احتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية.[2]

وإذ يعتبر القطاع الفلاحي المزود الوحيد لجميع أنواع الأغذية للسكان من سلع زراعية غذائية ومنتجات حيوانية، ولمواجهة الطلب المتزايد وجب زيادة حجم الإنتاج كما ونوعا وذلك من خلال رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة وهو ما يمثل التوسع الرأسي، أو زيادة الرقعة الزراعية وهو ما يسمى التوسع الأفقي، وتعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة للسكان ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الإقتصادية الزراعية، وذلك سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية، وسيخفض من أسعار السلع إلى حد الوصول إلى معدلات ملائمة من التنمية الزراعية.[3]

3- توفير مناصب شغـــل وتقليص الفروق الحضرية والريفية:

تعتبر الزراعة قطاع أساسي لتوفير مناصب شغل خاصة وأنه يتطلب فقط المستوى الأدنى من المهرات مقارنة بأنشطة الأخرى باختلافها، وكثيرا ما يحتوي القطاع القوة العاملة التي لا تجد مناصب عمل في الأنشطة الأخرى، وتختلف نسبة استيعاب اليد العاملة في القطاع من بلد لآخر حسب أهميته بالإقتصاد الوطني لكل بلد[4]، كما أن القطاع يحد من الفروقات الحضرية والريفية من خلال توفير مناصب شغل لسكان الأرياف، حيث يعتمد جزء كبير من سكانها في معيشتهم بنسبة 66.7% على القطاع الفلاحي باعتباره

1- احلام نور الهدى دحمري، إيمان غربي، عواطف بالي، الإنتاج الزراعي في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي للفترة 1989-2016، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017-2018، ص13.

2- سنوسي سيد أحمد، بلهادي عبد الصمد، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وإمكانياته في تحقيق التنمية الإقتصادية، القطاع الزراعي نموذجا، كتاب ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق المنظم يوم 11 مارس 2021، الناشر مخبر بحث STRATEV، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021، ص 91.

3- احلام نور الهدى دحمري، إيمان غربي، عواطف بالي، مرجع سبق ذكره، ص14.

4- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

قطاعا رئيسيا في المناطق الريفية في حين يستطيع سكان المدن الحصول على فرص عمل في مختلف القطاعات الأخرى، كما أن القطاع يحفز على التنمية الريفية من خلال زيادة الإنتاجية في الفلاحة الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الفقر وتحفيز نشاطات اخرى بالمنطقة الريفية ودعمها بالخدمات الأساسية مثل إمدادات المياه والصرف الصحي وتوفير الخدمات الصحية.[1]

4- المساهمة في تنمية القطاعات الإقتصادية الأخرى:

يساهم القطاع الفلاحي بشكل مباشر في تحقيق قيم مضافة في قطاعات أخرى مرتبطة بالنشاطات الفلاحية مثل أنظمة الري، الآلات، الأسمدة، الأدوية البيطرية، الصناعات النسيجية، الصناعة الغذائية، وزيادة على ذلك اعتماد عدة أنشطة تجارية وخدماتية متعددة على الإنتاج الفلاحي نذكر منها النقل، تجارة الجملة، المطاعم، قطاع التأمينات والبنوك، ويعد القطاع الفلاحي مساهما رئيسيا في هذه النشاطات.[2]

5- مساهمة الإنتاج الزراعي في ترقية التجارة الخارجية:

تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخر من المؤشرات المهمة الدالة على أهمية القطاع في تنمية الإقتصاد الوطني، إذ أن الصادرات تمثل بشكل أساسي مصدرا من مصادر جلب العملة الصعبة الناجمة عن التصدير وإحلال الكثير من المنتجات الفلاحية، وعلى هذا الأساس فإن الكثير من الدول أصبحت تطبق بعض السياسات الزراعية من أجل تنمية وتطوير أهم المنتجات الزراعية ذات الميزة التنافسية، كما تعتبر الزراعة عاملا أساسيا للحد من استيراد بعض السلع الزراعية فمثلا العديد من الدول النامية التي تقوم باستيراد مواد غذائية وفلاحية بمبالغ مرتفعة في حين يمكنها التقليل من استيراد تلك المواد عن طريق استثمار مواردها الزراعية محليا.[3]

1- حسين عماري، أثر القطاع الفلاحي على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990-2020)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة آكلي محند ولحاج، بويرة، 2022/2021، ص67.

2- بومخلوف عبد النور، كموش عبد المجيد، القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي لتحقيق النمو الإقتصادي – دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية المسيلة- مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحسين أداء الإقتصاد الجزائري، ديسمبر 2020، الجزائر ، ص 06.

3- احلام نور الهدى دحمري، إيمان غربي، عواطف بالي، مرجع سبق ذكره، ص15.

6- تحقيق التوزان البيئي:

يساهم القطاع الفلاحي بشكل كبير جدا في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الإيجابية كالحد من التلوث بزيادة الغطاء النباتي والمساحات الخضراء، والحد من التصحر بزيادة التشجير مما يعزز مكافحة الإحتباس الحراري بالتقليل من تأثيراته والتأثيرات السلبية للتصحر، ومن خلال ما تستهدفه التنمية المستدامة من حماية البيئة في ظل ممارسة النشاط الإقتصادي، فإذا كانت أغلب السياسات المنتهجة في القطاعات الإقتصادية غير الزراعية تسعى للتقليل من آثارها السلبية اتجاه البيئة والمجتمع كتوجه لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، فإن النشاط الفلاحي لا يقتصر على هذا فحسب بل يعد النشاط الإقتصادي الوحيد الذي يساهم في تحقيق القيمة الإقتصادية والمساهمة في تنمية ودعم الجانب البيئي والإجتماعي في آن واحد.[1]

المطلب الثاني: البرامج التنموية المتعاقبة على القطاع.

أدركت الدولة الجزائرية الأهمية البالغة للقطاع الفلاحي واعتبرته البديل الأول للمحروقات فعملت على وضع العديد من المخططات التنموية بغرض تطويره وترقيته، وسنقوم فيما يلي بسرد أهم المخططات التنموية للفلاحة منذ سنة 2000، وهي:

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA سنة 2000:

شرع في تطبيق هذا المخطط سنة 2000 بهدف تحقيق الأمن الغذائي عن طريق تنمية المنتجات الفلاحية الملائمة للمناطق الطبيعية من أجل تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع، وتكييف انظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها الإنتاجية العالية، وتوسيع الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق استصلاح

1- حروزي خالد، شدري معمر سعاد، تنشيط القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والتقليص من أزمة البطالة في الجزائر (ولاية برج بوعريريج أنموذجا)، كتاب ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق المنظم يوم 11 مارس 2021، الناشر مخبر بحث STRATEV، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021، ص404-405.

الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز[1]، وقد توسع المخطط أكثر سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية وذلك لكون المناطق الريفية تعاني الفقر والحرمان.[2]

استهدف هذا المخطط بشكل أساسي تحسين الأمن الغذائي في البلاد اثناء استهداف التحسين المستدام لمستوى الأمن الغذائي والإستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية، الترويج للمنتجات ذات المزايا النسبية المثبتة بهدف تصديرها وحماية العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي من حيث التوظيف من خلال تشجيع الإستثمار مع تحسين الظروف المعيشية ودخل المزارعين.[3]

ولتحقيق هذه الأهداف تم التركيز على استراتيجيات وأنشطة فلاحية معينة، منها[4]:

- برنامج تطوير وتكثيف سلاسل الإنتاج الفلاحي؛
- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج؛
- البرنامج الوطني للتشجير (التركيز على الأشجار المثمرة)؛
- برنامج تنمية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتيازات (المشاركة النشطة للسكان المحليين)؛
- برنامج حماية وحفظ المراعي السهبية ومكافحة التصحر؛
- برنامج التنمية الزراعية الصحراوية (إعادة تأهيل الواحات، استصلاح المحيط).

ونستعرض باختصار النتائج المحققة من خلال هذا المخطط كما يلي:

- انضمام 307000 مستثمرة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بفضل مرافقة المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها؛
- ارتفاع المساحة الصالحة للزراعة وذلك من خلال استصلاح 478379 هكتار وبلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة 382000 هكتار، وزراعة الكروم في حوالي 49000 هكتار؛

1- بومخلوف عبد النور، كموش عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 07.

2- فرح بن سالم، واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، كتاب ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق المنظم يوم 11 مارس 2021، الناشر مخبر بحث STRATEV، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021، ص 46.

3- نفس المرجع السابق، ص 47.

4- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

- ارتفاع المساحة المسقية بتقنية السقي بالتقطير إلى 108700 هكتار بحيث تمثل 15% من المساحة المسقية؛
- توفير ما يعادل 822187 منصب شغل.[1]

2- برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014:

جاء هذا البرنامج لتحقيق الهدف الذي سعت إليه جميع السياسات الزراعية المتعاقبة منذ 1962 وهي التعزيز المستدام للأمن الغذائي والتماسك الإجتماعي مع ضرورة تحويل الزراعة إلى محرك للنمو الإقتصادي، ويعتمد هذا البرنامج في استراتيجيته على ثلاث ركائز، هي[2]:

أ- التجديد الزراعي:

يرتكز التجديد الزراعي على تطوير الإقتصاد وربحية القطاع لضمان الأمن الغذائي في البلاد على نحو مستدام، وتشجيع تكثيف وتحديث الإنتاج في المزارع وإدماجها لإعادة تركيز العديد من الإجراءات لدعم الإستثمارات في القطاع لإنتاج قيمة مضافة على طول سلسلة من الإنتاج إلى الإستهلاك، والهدف هو تحقيق التكامل بين الجهات الفاعلة لتحقيق النمو المستدام والإنتاج الزراعي المستدام، وقد أعطيت الأهمية لمنتجات استهلاكية واسعة.

ب- التجديد الريفي:

هو منهج جديد للتنمية المستدامة للريف من أجل تحقيق التوازن والإستقرار الإجتماعي والإقتصادي، وهو موجه لجميع الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في المناطق الريفية، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق ذات ظروف حياة وإنتاج صعبة، من خلال مشاركة الجهات الفاعلة المحلية. على الرغم من أن الزراعة ضلت عنصرا قويا من النشاط الإقتصادي في المناطق الريفية، فإن التجديد الريفي يوسع نطاقه إلى قطاعات أخرى من الأنشطة الريفية كالحرف، مياه الشرب، الكهرباء وتطوير التراث الثقافي وما إلى ذلكن وتعزيز الطبيعة المشتركة بين القطاعات، وأخيرا فإنه يضمن الأنشطة التي تدعم مفهوم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وإدارة الأعمال على أرض الواقع من قبل

1- فرح بن سالم، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2- طالبي بدر الدين، صالحي سالمي، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31-2015 ، ص 220-2021.

الجهات الفاعلة المحلية، كتجميع المياه، حماية التراث، حماية الغابات، مكافحة التصحر، حماية المناطق الطبيعية والمناطق المحمية.

ج- تقوية القدرات البشرية وتقديم الدعم التقني للمنتجين:

جاءت إجابة لمواجهة الصعوبات التي تعيق الجهات الفاعلة للإندماج التام في تنفيذ السياسة الجديدة، بسبب الأدوار الجديدة والتقسيم المستمر بين اشكال مختلفة من التنظيم، ويكون ذلك من خلال[1]:

- عصرنة المؤسسات الفلاحية المختلفة وتطوير مناهج الإدارة الفلاحية؛
- توسيع الإستثمار في عمليات التكوين، البحث والإرشاد الفلاحي؛
- تنمية مختلف التنظيمات التي لها علاقة بقطاع الفلاحة، ودعمها بمختلف الموارد اللازمة؛
- دعم مختلف مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصدير البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات بالإضافة إلى تفعيل دور المؤسسات في ترقية وتطوير الفلاحة الوطنية.

3- البرنامج الخماسي 2014-2019:

قام هذا البرنامج على هدف بلوغ نسبة نمو تقدر بـــ 7% مع آفاق 2019، وتخفيض نسبة البطالة بالإضافة إلى تحسين ظروف المعيشة وضمان وتسيير المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الإقتصاد، ويتمثل المسعى الذي تم إعتماده في إطار هذا البرنامج، يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للإستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العارض الوطني وتطوير شعب التصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي[2]:

- المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال توسيع المساحة الفلاحية النافعة وتثمين المنتجات الزراعية والغابية؛
- مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية، وتكييف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني، وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية؛

1- فرح بن سالم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

2- نفس المرجع السابق، ص 49.

- تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج التشجير؛
- تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للإستثمار وتحسين الإنتاجية؛
- متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الزراعية، وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني.

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي الجزائري

المطلب الأول: واقع الإمكانيـــات الزراعيـــة

1-المـــوارد الطبيعيـــة:

أ- الأراضـــي الزراعيـــة:

تتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية تقدر بـــ42.4 مليون هكتار اي ما يعادل نسبة 18% من المساحة الإجمالية للبلد المقدرة بـــ 2381741 كم^2 في حين تبقى المساحة الحقيقية المستعملة من المساحة الزراعية هي فقط حوالي 8.458 مليون هكتار أي بنسبة 28% من المساحة الزراعية الإجمالية، وتتوزع المساحة الزراعية الإجمالية عبر مناطق الوطن كما يلي: المنطقة الساحلية 3.69 مليون هكتار، المنطقة السهبية 2.85 مليون هكتار، المنطقة الصحراوية 0.218 مليون هكتار بنسبة 2.6%.[1]

ب- الموارد المائية:

تزخر الجزائر بموارد مائية متنوعة تقليدية وغير تقليدية تعود أساسا إلى التنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميزها، فاتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، فكما ذكرنا سابقا تتنوع الموارد المائية إلى تقليدية وهي مياه الأمطار المغذي للموارد السطحية والجوفية، حيث يقدر حجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر بحوالي 12.5

1- مسعودي سارة، مصطفاوي محمد أمين، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطوريها وتحسين مردودها، كتاب ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق المنظم يوم 11 مارس 2021، الناشر مخبر بحث STRATEV، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021، ص66.

مليار متر مكعب، وهي تمس شمال البلاد وتتركز بـــ90% في المناطق التلية، أما منطقة الهضاب العليا فتحظى فقط بـــ 10% بينما تستفيد المناطق الصحراوية من نسبة ضئيلة جدا[1]، أما عن المياه الجوفية فقدرت من قبل المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH) بالمنطقة الشمالية للبلاد بحوالي 9.1 مليار م^3 في السنة وهي مستغلة بنسبة 90% أي بحوالي 7.1 مليار مكعب، أما المنطقة الجنوبية فتتوفر على مياه جوفية يصل عمقها إلى 2000م تشكلت بمرور آلاف السنين.[2]

أما عن الموارد السطحية فهي تتمثل في السدود، المحاجر المائية والآبار، حيث قدر عدد السدود بـــ112 سد منهم 50 سد تفوق قدرته 10 ملايين متر مكعب، كما قدر عدد الحواجز المائية أو كما تسمى البحيرات الجبلية فتتركز بصفة خاصة في المناطق الشمالية وخاصة الجبلية، وهي سدود صغيرة قدرة تخزينها لا تتجاوز 3مليون متر مكعب، وتوجه مياه هذه الحواجز المائية لأشغال الري الصغيرة لصالح المستثمرات الفلاحية الصغيرة في المناطق الواقعة في سفوح الجبال بالمنطقة الشمالية، أما عن الآبار فقد تم إحصاء سنة 2013 ما يقارب 139.720 بئر.[3]

بالنسبة للموارد المائية غير التقليدية فتتمثل في تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة، حيث تحصي الجزائر حاليا 14 محطة مستغلة في تحلية مياه البحر على أن ترتفع إلى 19 محطة عند دخول المشاريع المبرمجة حيز التشغيل ابتداءا من سنة 2024[4]، وفي ما يتعلق بمحطات معالجة المياه المستعملة فعدد المحطات المستغلة هو 15 محطة تصفية، يبلغ حجم المياه المستعملة المصفاة 160.000م^3/اليوم أي ما يعادل

1- بوراي زينب، بن سالم سعاد، الزراعة الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع والآفاق، كتاب ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق المنظم يوم 11 مارس 2021، الناشر مخبر بحث STRATEV، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021، ص224-225.

2- مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر، دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06/ سبتمبر 2016، ص 106-107.

3- نفس المرجع السابق، ص 109-110.

4- وكالة الأنباء الجزائرية: aps.dz/ar/economie/125182-2022-04-30-16-08-49، 03 جوان 2022 11:13سا.

58مليون م^3/السنة، 06 محطات في طور الإنجاز بقدرة تصفية تبلغ 15.000م3/اليوم، و24 محطة تصفية في طور إعادة التأهيل.[1]

2- الموارد البشرية:

في ظل قلة المعدات اللازم استخدامها في الإنتاج الزراعي فإن هذا الأخير يعتمد اعتمادا كبيرا على العنصر البشري الذي يبقى حجم استخدامه مقارنة بالقطاعات الأخرى ضئيلا جدا، حيث بلغ حجم القوة العاملة سنة 1990 ما يقارب 90500 عامل، لترتفع سنة 2000 إلى 252.5 ألف عامل، ولكن بالنظر إلى نسبة القوة العاملة في الزراعة إلى حجم القوة العاملة الإجمالية فقد مثلت نسبة 21.31% سنة 1990 ونسبة 20.63% سنة 2000 وهو يعتبر انخفاضا تعود أسبابه أساسا إلى الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد مما أسفر عن هجرة السكان من الريف نحو المدن.[2]

وظلت نسبة القوة العاملة في الزراعة تشهد تقلبات بين انخفاض وارتفاع إذ بعد أن تجاوز معدل التشغيل 20% خلال الفترة 2001-2004، إنخفض إلى ما دون 9% خلال سنة 2005 فما بعدها، ليرتفع من جديد سنة 2017 مسجلا 10.15% ويستمر في الإرتفاع بشكل بطيء، حيث كان سبب الإنخفاض هو التحول الإقتصادي الذي عرفته البلاد وانتهاج سياسات جديدة تهدف إلى ترقية النشاطات غير الفلاحية بمناصب دائمة، بالإضافة إلى فوارق في مستوى المداخيل بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.[3]

والملاحظ أن التقديرات الموارد البشرية في القطاع الفلاحي تختلف باختلاف الجهات المعنية بالإحصاء (وزارة الفلاحة، البنك المركزي، المنظمة العربية للتنمية، ...)، وذلك يعود إلى ارتباط النشاط الفلاحي بعامل الموسمية وكذا إختلاف آليات الإحصاء.[4]

1- زوبيدة محسن، معالجة المياه المستعملة: خيار استراتيجي للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 08، العدد 01، السنة 2019، ص548.

2- مسعودي سارة، مصطفاوي محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص68.

3- بوراي زينب، بن سالم سعاد، مرجع سبق ذكره، ص226.

4- صادق هادي، عمار عماري، القطاع الفلاحي في الجزائر، مفارقة وفرة الموارد والإمكانيات، ضعف الداء ومحدودية المساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني 2000-2016، مجلة الحقوق والعلوم افنسانية – العدد الإقتصادي – 30 (2)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص283.

3- الوسائل المادية والمالية:

أ- مستلزمات الإنتاج الفلاحي:

هي مجموع الآلات الزراعية والمواد الأولية من أسمدة وبذور وغيرها من العناصر التي تدخل ضمن العملية الزراعية وتحسين المحصول، حيث بلغ عدد الجرارات الزراعية سنة 2018 ما يعادل 111505 جرار ليصل عدد الحاصدات والدراسات الزراعية إلى 10974 وحدة سنة 2019[1]، بالإضافة إلى ذلك فقد تم تموين القطاع سنة 2019 من الأسمدة الآزوتية بـــ763.27 ألف طن، ومن الأسمدة الفوسفاتية بـــ15.42 ألف طن بينما تراوح حجم الأسمدة البوتاسية بحوالي 0.94 ألف طن من نفس السنة.[2]

ب- القروض الفلاحية:

تم خلق خدمات بنكية للمساهمة في توفير السيولة المالية للفلاحين والتي تتمثل في: القرض الموسمي الرفيق، القرض الإستثماري التحدي، وهما قرضان مدعمان من قبل بنك التنمية الفلاحية.

- **قرض الرفيق:** هو قرض موسمي لمدة سنتين دون فوائد، المستفيد الذي يسدد القرض خلال فترة السنتين تتكفل الوزارة الوصية بدفع الفوائد عنه، كما يمكنه الإستفادة قرض مماثل للفترة اللاحقة؛
- **قرض التحدي:** هو قرض استثماري لمدة خمس سنوات دون فوائد في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية غير المستغلة التابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة، وفي حال لم يسدد القرض في فترة الخمس سنوات يلزم المستفيد من دفع فائدة 1% إبتداءا من السنة السادسة.[3]

ج- مخصصات دعم برامج التنمية الفلاحية:

وهي مجموع المبالغ المالية التي خصصتها الدولة من خلال إنشاء صناديق لدعم وتفعيل مختلف الأنشطة الفلاحية والأعمال الريفية والتي جاءت في سياق المخطط الوطني

1- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40، http://www.aoad.org/aasyxx.htm

2- المرجع السابق .

3- وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية: #/الفلاحة/البرمجة-والاستثمارات-والدراسات-الاق/القروض-الفلاحية/madr.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2022/06/12، 14.23سا.

للتنمية الفلاحية PNDA، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية PNDAR وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي PNRDAR.[1]

د- الحوافز الجبائية:

تتمثل هذه الحوافز في امتيازات ضريبية تستهف استقطاب المستثمرين في القطاع الفلاحي، وتتمثل هذه الحوافز في إعفاءات ممنوحة عند تأسيس المشروع الإستثماري، اعفاءات أو تخفيضات ضريبية عند انطلاق تشغيل الإستثمار وذلك لمدة محددة أو إعفاءات دائمة ، إضافة إلى حوافز ضريبية عند تصدير المنتج، ويتم تقديم هذه الإمتيازات في إطار الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار ANDI، تمنحها الدولة للمستثمرين في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي، وحسب حصيلة الوكالة لسنة 2002-2017 فقد سجلت المشاريع الفلاحية نسبة 2.12% من مجموع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة، أي ما يعادل 1342 مشروع فلاحي، وهو رقم ضئيل جدا في بلد يعرف بطابعه الزراعي وإمكانيات الفلاحية الهامة جدا. [2]

المطلب الثاني: واقع الإنتـــاج الزراعـــي.

يشمل الإنتاج الزراعي كل من الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي، وقد يكون ناتج النشاط الفلاحي سلع غذائية وأخرى غير غذائية وهو يوجه للاستهلاك المحلي أو للتصدير، وقد شهد الإنتاج الفلاحي تطورا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة فبعد أن حقق ما قيمته 19551.48 مليون$ سنة 2016، ثم 20565.07 مليون$ سنة 2017، و20769.54 مليون$ سنة 2018 إرتفع سنة 2019 إلى ما يعادل 25291 مليون$.[3]

وسنتطرق فيما يلي إلى أهم أنواع أصناف الإنتاج من حيواني ونباتي مع عرض بعض الإحصائيات عن كل صنف.

1- مسعودي سارة، مصطفاوي محمد أمين، نفس المرجع، ص69.

2- رابحي بوعبد الله، التحفيزات الضريبية كآلية لترقية الإستثمار الفلاحي "التجربة الجزائرية للفترة 2002-2017 أنموذجا"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 13 عدد 05 أكتوبر 2021، السنة الثالثة عشر، EISSN/2253-0363 / ISSN/ 1112-9751، ص450، ص351، ص354.

3- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40، http://www.aoad.org/aasyxx.htm

1- الإنتاج الحيواني:

تمارس في الجزائر عدة أنواع لتربية الحيوانات الزراعية وهي: الأبقار، الأغنام، الماعز، الإبل، الخيول والتي قدر مجموعها سنة 2019 ما يقارب 36660,79 ألف رأس، وكذلك تربية الدواجن التي بلغ عددها الإجمالي 138,58 مليون طائر لنفس السنة[1]، مع أهمية الثروة السمكية والتطورات التي مست القطاع من خلال تجارب زراعة الأسماك دون أن نغفل عن أهمية تربية النحل.

ويعتبر الإنتاج الحيواني عنصرا هاما ضمن القطاع الفلاحي لما يقدمه من دعم إقتصادي وتغطية للإحتياجات الغذائية الضرورية للسكان، إلا أن حجم الثروة الحيوانية في الجزائر وخلال الفترة 2017-2019 لم يعرف تطورا هاما، بل ضلت الأرقام تتراوح دائما حول نفس القيم باستثناء تربية النحل التي عرفت انخفاضا هاما من 1537080 خلية سنة 2017 و1658670 ألف خلية سنة 2018 إلى 420410 خلية فقط سنة 2019، أي إنخفاض بنسبة 72.64% خلال الفترة 2017-2019، وهي الإحصائيات التي يقدمها الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الثروة الحيوانية خلال الفترة 2017-2019

السنة / التعيين	2017	2018	2019
الماشية		**العدد: ألف رأس**	
الأبقار	1895,13	1816,00	1780,59
الأغنام	28393,60	28723,99	29428,93
الماعز	5007,89	4908,00	4986,12
الإبل	381,88	417,00	416,52
الخيول	46,84	46,00	48,63
الدواجن		**العدد: مليون طير**	
الدجاج	31,441	137,39	138,58
تربية النحل		**العدد: ألف خلية**	
خلايا النحل	1537,08	1658,67	420,41

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40 http://www.aoad.org/aasyxx.htm

وكما هو ملاحظ من خلال الجدول تتجلى الأهمية الكبيرة التي حظيت بها شعبة تربية الأغنام من خلال تسجيلها لأعلى الأرقام في تربية المواشي بحجم 28393600

1- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40، http://www.aoad.org/aasyxx.htm

رأس سنة 2017، 28723990 رأس سنة 2016 و29428930 رأس سنة 2019 أي بارتفاع قدره 2.45% عن السنة السابقة.

في حين تراوحت قيم تربية الدواجن بين 131.44 مليون طير، 137.39 مليون طير و138.58 مليون طير خلال السنوات 2017، 2018 و2019 على التوالي بارتفاع قدره 5.15% خلال الفترة 2017-2019.

أ- إنتاج اللحـــوم:

لم يعرف إنتاج اللحوم خلال الفترة 2014-2019 تطورا كبيرا فقد عرفت تذبذبا طفيفا بين ارتفاع تارة واخفاض تارة أخرى إذ سجل سنة 2014 ما يعادل 771.02 ألف طن، ثم يتجه نحو الإرتفاع ليسجل 1073.70 ألف طن سنة 2017، ثم يعاود الانخفاض ليصل إلى 809.25 ألف طن سنة 2019، وسنقدم في الجدول التالي أهم الإحصائيات لمنتجات اللحوم باختلافها للفترة 2014-2019.

الجدول رقم (02): إنتاج اللحوم خلال الفترة 2014-2019

الإنتاج: ألف طن

السنة / التعيين	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
إجمالي اللحوم الحمراء	**486,26**	**525,58**	**537,65**	**543,89**	**529,00**	**509,82**	**3132,2**
لحوم الأبقار	147,1	155	164,3	166,29	153,19	152,54	**938,42**
لحوم الأغنام والماعز	330,16	354,48	357,65	367,32	364,81	350,77	**2125,19**
لحوم الإبل	9,00	16,10	15,70	10,28	11,00	6,51	**68,59**
إجمالي اللحوم البيضاء	**284,76**	**293,44**	**302,76**	**529,81**	**540,00**	**299,43**	**2250,2**
لحم الدجاج	255,816	257,597	265,261	469,63	482,00	264,08	**1994,384**
لحم دواجن أخرى*	28,95	35,85	37,50	60,18	58,00	35,35	**255,83**
إجمالي اللحوم الحمراء والبيضاء	**771,02**	**819,02**	**840,41**	**1073,7**	**1069**	**809,25**	**5382,4**

* الدواجن الأخرى تتضمن البط، الإوز، الديك الرومي والأرانب.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40 والمجلد 37
http://www.aoad.org/aasyxx.htm

في قراءة للجدول يتضح أن إنتاج اللحوم الحمراء فاق إنتاج اللحوم البيضاء، والنوع الأكثر إنتاجا هو لحم الأغنام والماعز بسبب توفر هذه الثروة الحيوانية بحجم أكبر من غيرها كما تم عرضه في الجدول رقم (01) سابقا، إذ سجل هذا النوع إنتاج ما نسبته 67.85% من إنتاج اللحوم الحمراء ونسبة 39.48% من الإنتاج الإجمالي للحوم خلال الفترة 2014-2019، بينما يبقى إنتاج لحوم الإبل الإنتاج الأضعف بنسبة 2.19% من إنتاج اللحوم الحمراء و1.27% من الإنتاج الإجمالي اللحوم.

بينما في نوع اللحوم البيضاء فإن صنف الدجاج مثل نسبة 88.63% من إنتاج اللحوم البيضاء ونسبة 41.80% من إجمالي إنتاج اللحوم، في حين لم تساهم الدواجن الأخرى سوى بنسبة 11.36% في إنتاج اللحوم البيضاء.

ب- منتجات حيوانية مختلفة:

نختصر المنتجات الحيوانية الأخرى باختلافها في منتجات الألبان، منتجات البيض، منتجات السمك ومنتجات العسل الطبيعي، نقدمها بالأرقام كما يلي:

الجدول رقم (03): المنتجات الحيوانية المختلفة خلال الفترة 2014-2019

الإنتاج: ألف طن

السنة / التعيين	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحليب	3649,00	3895,00	3719,00	3521,21	3280,00	3189,24
البيض	151,5125	0167,5	102,14	394,23	314,04	341,56
السمك	150,10	200,11	140,10	300,11	354,12	884,10
العسل الطبيعي	5,702	6,593	7,1319	6,12	7,36	6,35

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40 والمجلد 37
http://www.aoad.org/aasyxx.htm
وإحصائيات وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية: https://mpeche.gov.dz/?page_id=416

عرف إنتاج الحليب تواترا بين ارتفاع وانخفاض فقد سجل 3648 ألف طن سنة 2014 ثم ارتفع إلى 3895 ألف طن سنة 2015 ثم شهد انخفاضا تدريجيا إلى غاية 2019 ليبلغ 3189.24 ألف طن، عكس انتاج البيض الذي شهد تحسنا بداية من سنة 2017 بحجم 394.23 ألف طن.، أما عن إنتاج السمك فيتجلى التحسن في حجم الإنتاج الذي حقق 884.10 ألف سنة 2019 بعد أن في حدود 140 ألف طن سنة 2016.

بالنسبة لإنتاج العسل الطبيعي فقد ثبت على وتيرة واحة بحجم إنتاج تراوح بين 05 و07 ألف طن خلال الفترة 2014-2019.

2- الإنتـــاج النباتـــي:

أ- الحبوب:

يحتل إنتاج الحبوب أهمية استراتيجية في النظام الغذائي وكذا في الإقتصاد الوطني نظرا للاستهلاك المحلي الكبير لهذه المادة، فخلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017 حظيت هذه الزراعة بمساحة تقدر بمعدل سنوي بلغ 40% من المساحة الزراعة المستغلة، إذ بلغت مساحة زراعة الحبوب ما يعادل حوالي 3200930 هكتار في الفترة

2009/2000 لترتفع خلال الفترة اللاحقة 2010-2017 إلى 3385560 هكتار، أي بزيادة قدرت بـــ6%، مع العلم أن 74% من اجمالي المساحة المستغلة في الحبوب مخصصة للإنتاج القمح الصلب والشعير.

كما قدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2009 بـــ 32.6 مليون قنطار، وعرف ارتفاعا قدره 26% خلال الفترة 2010-2017 ليبلغ 41.2 مليون قنطار، ويتكون هذا المنتوج أساس من القمح الصلب والشعير والذي يمثل على التوالي 51% و 29% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب لنفس الفترة.[1]

أما خلال السنوات 2018 و2019 فقد شهد القطاع ارتفاعا ملحوظا في حجم الإنتاج بالإضافة إلى رفع المساحات المخصصة للمادة الحبوب خاصة القمح والشعير، ورغم ذلك بقي الطلب المحلي على هذه المادة يفوق الإنتاج مما يستدعي اللجوء إلى الإستيراد.

الجدول رقم (04): إنتاج الحبوب خلال الفترة 2018-2019

المساحة: ألف هكتار/ الإنتاج: ألف طن

السنة / المنتوج	2018		2019	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
إجمالي الحبوب	111,428 3	065,936 6	187,398 3	633,451 5
القمح	948,41 1	981,219 3	974,987 1	876,876 3
الشعير	080,25 1	957,327 1	133,005 1	647,746 1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40
http://www.aoad.org/aasyxx.htm

في قراءة للجدول يتضح أن إنتاج الحبوب ارتفع سنة 2018 إلى ما يزيد عن 06 ملايين طن لينخفض إلى 5633451 طن، كذلك الأمر بالنسبة لكل من القمح والشعير حيث سجلا على التوالي سنة 2018 حجم 3981219 طن و1957327 طن، وانخفض حجم الإنتاج سنة 2019 إلى 3876879 طن و1647746 طن.

ب- الخضر:

ترتكز زراعة الخضر بشكل خاص في الأراضي الواسعة بالمناطق الشمالية فهي تتطلب المياه الوفيرة والتربة الزراعية الملائمة، وتتوزع عبر مختلف الولايات وتتنوع

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: /الإحصائيات-الفلاحية/madr.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2022/07/15، 09:45سا.

تبعا لمناخ كل منطقة، غير أنه وفي السنوات الأخيرة عرفت الزراعة الصحراوية تجارب ناجحة ونتائج جد حسنة لمنتجات كانت حصرا على المناطق الشمالية وذلك بعد توفير الإمكانيات والدعم الضروري لزراعة الخضروات بالجنوب الجزائري.

نستعرض من خلال الجدول التالي الناتج الإجمالي للخضر وتفصيل لحجم إنتاج أهم الخضر والمساحة الزراعية المخصصة لكل نوع خلال السنوات 2017، 2018 و2019.

الجدول رقم (05): إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2017-2019

المساحة: ألف هكتار/ الإنتاج: ألف طن

السنة / المنتوج	2017		2018		2019	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
إجمالي الخضر	**518,23**	**488,86 13**	**578,10**	**117,59 14**	**520,75**	**796,16 13**
البطاطا	148,722	606,402 4	149,665	653,322 4	157,864	020,249 5
الطماطم	23,977	286,286 1	22,323	309,746 1	24,996	157,348 1
البصل الجاف	48,301	420,31 1	47,282	399,691 1	50,312	613,729 1
البذنجان	5,506	155,878	5,978	181,619	6,047	214,146
فاصوليا خضراء	11,434	98,003	22,786	93,183	12,706	95,022
الجزر	16,963	406,374	17,941	431,8834	17,469	419,534
الثوم	9,912	123,475	12,945	202,213	13,408	223,311
الفول الأخضر	30,48293	256,981	40,222	54,878	35,352	155,9295
الفلفل الأخضر	11,956	343,629	11,322	341,715	11,397	366,886
الكوسة	13,085	307,861	13,528	388,875	14,377	420,135
الخرشوف	5,532	108,56	5,784	124,659	5,792	119,656

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40
http://www.aoad.org/aasyxx.htm

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج الخضر عرف ارتفاعا من سنة 2017 إلى سنة 2018 من 13488.86 ألف طن إلى 14117.59 ألف طن ويبدو ذلك بسبب زيادة المساحة المخصصة لها والتي ارتفعت من 518.23 ألف هكتار إلى 578.10ألف هكتار، ولكن الإنتاج شهد انخفاضا إلى 13796.16 ألف طن بعد تقلص المساحة المخصصة إلى 520.75 ألف هكتار، كما نسجل اتساع المساحة الزراعية المخصصة لأغلب الخضر.

تعتمد زراعة الخضر على الري الدائم والمستمر، وتعتبر كل من الطماطم، البصل، الباذنجان، الفاصولياء الخضراء، الفول الأخضر، الجزر، الفلف، الكوسة، الخرشف، الثوم من أهم الخضر المنتجة في الجزائر وعلى رأسهم البطاطا التي يولي لها

القطاع الفلاحي أهمية كبيرة من خلال تخصيص لها المساحة الزراعية الأكبر بإعتبارها المادة الأكثر طلبا والأكثر استهلاكا على المستوى المحلي.

ج- الزيتون:

حسب إحصائيات موسم 2019-2020 بلغ الناتج الوطني من مادة الزيتون حوالي 10 مليون و380 ألف قنطار مقابل 8 مليون و687 ألف قنطار للموسم 2018-2019، كما عرفت مساحات غرس أشجار الزيتون تطورا بارتفاعها من 168 ألف هكتار سنة 2000 إلى حوالي 480 ألف هكتار في 2019، وتضم هذه المساحة 59 مليون شجرة.

أما بخصوص إنتاج زيت الزيتون فقد بلغ معدل المردودية 23 لتر في القنطار الواحد من الزيتون، وتم إنتاج 01 مليون و456 ألف هكتولتر في موسوم 2019-2020 مقارنة بإنتاج موسم 2018-2019 الذي سجل01 مليون و35 ألف هكتولتر.[1]

ويمكن القول أن مادتي الزيتون وزيت الزيتون عرفتا تطورا مهما خلال السنوات الأخيرة، وذلك من خلال مقارنة النتائج المحققة في القطاع خلال 2020 وإحصائيات السنوات 2017-2018-2019 المعروضة في الجدول التالي.

الجدول رقم (06): إنتاج الزيتون وزيت الزيتون خلال الفترة 2017-2019

المساحة: ألف هكتار/ الإنتاج: ألف طن

السنة / المنتوج	2017		2018		2019	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الزيتون	432,961	684,461	431,009	860,7844	431,634	868,754
زيت الزيتون	/	82,5	/	96,632	/	110,764

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40
http://www.aoad.org/aasyxx.htm

1- وكالة الأنباء الجزائرية: aps.dz/ar/economie/84956-3-10.

د- الفاكهـــــة:

- **التمـــور:**

اشتهرت الجزائر بوفرة وجودة منتجاتها من التمور وهي تتوفر على حوالي 800 صنف من التمور، إلا أنه يمكن تصنيف أهمها وحسب الخصائص كما يلي[1]:

- **التمور الجافة:** دقلة بيضاء، مش دقلة، تين ناصر؛
- **التمور نصف الجافة:** دقلة نور، تافزوين، تمجوهرت، أزرزة؛
- **التمور اللينة:** الغرس، آدالة وبنت خبالة.

تتوزع زراعة جميع هذه الأصناف بمنطقة الواحات بالمناطق الصحراوية بالأخص في الولايات: بسكرة، أدرار، ورقلة، غرداية، بشار، تنمراست، تندوف وإليزي. على مساحة إجمالية قدرت سنة 2003 بحوالي 100.12 ألف هكتار تحوي أكثر من 15 مليون نخلة[2]، في حين إمتدت هذه المساحة سنة 2019 إلى أكثر من 169.79ألف هكتار تحوي 16508910 نخلة بإنتاج بلغ 1136.03 ألف طن في سنة 2019.[3]

- **الحمضيات:**

تعتبر الحمضيات من أهم الفواكه التي تنتجها الجزائر من حيث أهميتها الإقتصادية، فهي تساهم بشكل كبير في الصناعة الغذائية وتمثل أعلى نسبة من مجمل إنتاج الفواكه بالإضافة إلى أن مساحتها الزراعية تعتبر ثاني أكبر مساحة مخصصة للفواكه بعد التمور.

فحسب إحصائيات وزارة الفلاحة، شغلت زراعة الحمضيات سنة 2015 مساحة 58943 هكتار بحجم إنتاج قدر بـــ13419940 قنطار بمردودية 223.9 قنطار/هكتار[4]، وارتفع الإنتاج سنة 2019 إلى 15834931 قنطار بمردودية 248.4 قنطار/هكتار في مساحة قدرت بنحو 63744 هكتار، لتسجل بذلك ارتفاع قدره 8.15% من حيث المساحة، 17.99% من حيث الإنتاج و10.94% من حيث المردودية. [5]

1- ساعو باية، سيار زوبيدة، مرجع سبق ذكره، ص27.

2- نفس المرجع السابق.

3- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40، http://www.aoad.org/aasyxx.htm

4- إحصائيات فلاحية: https://madr.gov.dz/wp-content/uploads/2022/04/SERIE-B-2016.pdf.

5- إحصائيات فلاحية: https://madr.gov.dz/wp-content/uploads/2022/04/SERIE-B-2019.pdf.

وفيما يلي نستعرض أهم منتجات الفواكه بالمساحة المزروعة والكميات المنتجة خلال سنوات: 2015، 2016، 2017، 2018 و2019.

الجدول رقم (07): إنتاج الحمضيات خلال الفترة 2015-2019.

المساحة: ألف هكتار/ الإنتاج: ألف قنطار

السنة / المنتوج	5201		2016		2017		2018		2019	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
إجمالي الحمضيات	**59943**	**13419940**	**58296**	**12031973**	**60579**	**13442745**	**58296**	**12031973**	**63744**	**15834931**
البرتقال	43328	10050791	41953	8927635	43847	10139513	41953	8927635	46081	11995351
الكليمنتين	10228	2073221	10143	1918282	10520	2054473	10143	1918282	11354	2487839
اليوسفي	2506	550070	2204	423366	2312	452217	2204	423366	2243	464659
الليمون	3790	725619	3909	743641	3818	777572	3909	743641	3994	870166

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

https://madr.gov.dz/wp-content/uploads/2022/04/SERIE-B-2016.pdf
https://madr.gov.dz/wp-content/uploads/2022/04/SERIE-B-2019.pdf

- **العنـــب:**

يعد العنب من المنتجات الفلاحية الهامة التي تحتل مساحة زراعية معتبر قدرت حسب إحصائيات سنة 2019 بـــ 41.38 ألف هكتار برقم إنتاجي يعادل 503.74 ألف طن، بينما كانت هذه المساحة تعادل 64.48 ألف هكتار بحجم إنتاج قدره 566.58 ألف طن سنة 2017.[1]

المبحث الثالث: الصادرات الزراعية وآليات ترقيتها

المطلب الأول: الصادرات وأهم مؤشراتها.

1- مفهوم التصدير:

تعرف الصادرات على أنها "مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدول ببيعها إلى الخارج"، وهي "إنتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية"، وهي أيضا "قدرة الدولة ممثلة في جهازها الإنتاجي على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية

1- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40، http://www.aoad.org/aasyxx.htm

إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من قيمة مضافة وتوسع وإنتشار نمو فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها"[1]

ويعرف أيضا على أنه "بيع سلعة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها" وعليه فالتصدير هو "عملية تصريف الفائض الإقتصادي الذي حققته دولة إلى الدولة التي تعاني من نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية"[2]

2- مؤشرات الصادرات:

تعبر مؤشرات الصادرات عن القدرة التصديرية للدولة وهي أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الإستيراد من جهة، والعاكسة للبنية الإقتصادية للدولة من جهة أخرى، ونذكر فيما يلي أهم مؤشرات الصادرات:

أ- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:

حيث أن ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج قد يدل في أول وهلة تمتع الإنتاج الوطني بالوفرة إلى حد الإكتفاء من المواد المصدرة، وقد يدل هذا على الإعتماد الكبير للدولة على الخارج واندماجها في التقسيم الدولي للعمل، إلا أن هذا الإرتفاع قد يحدث احيانا لأسباب مغايرة أي في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي للتمكن من استيراد السلع الإستثمارية والتقنية اللزمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد.[3]

ب- نسبة تغطية الصادرات للواردات:

والغاية هنا هو أن يؤخذ بارتفاع الصادرات وحدها أو بارتفاع الواردات وحدها ايضا، وغنما يضاف إلى كل ذلك عامل آخر وهو مدى التناسب بين الصادرات والواردات، فهذا المؤشر يعبر عن مدى إمكانية تغطية الواردات السلعية عن طريق

1- طوير آمال، علاوي صفية، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة ابحاث الإقتصادية معاصرة، ISSN/ 2602-7623، العدد 2020/02، ص 41.

2- بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012-2013، ص 18.

3- بن لحرش صراح، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

إجمالي الصادرات السلعية، أي مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات حتى لا تضطر للإستدانة والوقع في تبعية الديون الأجنبية.[1]

ج- درجة التركيز السلعي للصادرات:

ويقصد بهذا المؤشر مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها مأمونة، تزداد احتمالا الحرج في وضع الدولة، وتزداد احتمالا ضعف مقدرتها على المساومة، ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية، ومما لا شك فيه أن التركيز على تصدير سلعة واحد او عدد ضئيل من السلع يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدولة ومحدودية قدرتها على استغلال مواردها وثرواتها المتاحة.[2]

د- النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية:

ويمكن التعبير عنه بصيغة أخرى وهي نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للإستخدام المحلي، سواء لأغراض الإستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، وهو يعتبر من المؤشرات المهمة في التعبير عن مدى تكامل الإقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الإستهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وإنما تكون إمتداد طبيعي له.[3]

ه- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات[4]:

يهدف هذا المؤشر إلى معرفة مدى اعتماد البلد المصدر على بلد واحد أو عدد قليل من البلدان، أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، ويتركب هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية وهي:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية لدولة المعنية؛

1- طوير آمال، علاوي صفية، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2- بن لحرش صراح، مرجع سبق ذكره، ص25.

3- طوير آمال، علاوي صفية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

4- بن لحرش صراح، مرجع سبق ذكره، ص26.

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات للصادرات للدولة المعنية؛
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.[1]

المطلب الثاني: ترقية الصادرات الزراعية في الجزائر، الاستراتيجيات وهياكل الدعم.

1- استراتيجيات ترقية الصادرات الزراعية في الجزائر:

تبنت الجزائر مثلها مثل العديد من الدول النامية استراتيجيات متعددة من أجل دعم صادراتها الزراعية وغير الزراعية خارج قطاع المحروقات، نوجزها في ما يلي:

أ- استراتيجية تصدير المواد الأولية:

اعتمدتها العديد من الدول النامية وذلك وفقا لمبدا الميزة النسبية المتوفرة لدى الدولة، أي أن هذه الإستراتيجية تتمثل في اعتماد الدول النامية على إنتاج وتصدير المنتجات والمواد الأولية الطبيعية، وهي اساس المواد الخام، الوقود، المعادن، بعض المنتجات الغذائية والزراعية، وتتميز هذه الإستراتيجية في كون أن توسع الصادرات التقليدية قد يؤدي إلى توسع موارد الإستثمار الأجنبي والإدخار المحلي والقوة العاملة لتكميل عوامل الإنتاج الثابتة (الأرض والموارد الطبيعية) وذلك في حال تم إستغلال إيرادات العملة الصعبة الناتجة عن هذه الإستراتيجية بشكل أمثل، عدى ذلك فإن البلد الذي ينتهجها سيشهد ضعف في النمو الإقتصادي لاعتماده فقط على مداخيل صادراته من المواد الأولية التي تعرف دائما بعدم الإستقرار في الأسعار وبالتالي عدم الإستقرار في الدخل.[2]

ب- استراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات:

سادت هذه الإستراتيجية خلال سنوات الخمسينات، حيث يهدف البلد من خلاله إلى تصفية البنية الأحادية للإقتصاد الوطني من خلال وضع جهاز إنتاجي أكثر تطورا وتنوعا وديناميكية، إذ رأت الدول النامية أنه أحسن البدائل لتحقيق رغبتها في النمو والتنمية،

1- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

2- بن لحرش صراح، مرجع سبق ذكره، ص43-44.

حيث يمكنها الإستغناء عن سلع كانت تستوردها من قبل ما دامت قادرة على إنتاج بديل محلي.[1]

ج- استراتيجية التصنيع للتصدير:

وتتمثل في تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، وتقوم هذه الإستراتيجية بداية على اختيار وانتقاء عدد محدود من الصناعات، آخذة بعين الاعتبار جوانب هامة منها الكفاءة الإقتصادية الموجودة لدى الصناعات وقدرتها على المنافسة في السواق الخارجية والتقدم التكنولوجي وتطور فنون الإنتاج، وعبر عن هذه الإستراتيجية بمصطلح الإتجاه للخارج على عكس استراتيجية إحلال الواردات المتوجة للداخل.[2]

د- استراتيجية التسويق الدولي للمنتوجات الزراعية:

إن ارتفاع فوائض الإنتاج الزراعي سيؤدي إلى توجيه جزء منها إلى السوق الدولية، وهنا تبرز أهمية ومكانة التسويق الدولي كأحد أهم الوسائل في تنمية الصادرات وترقيتها، لأن العديد من الدول النامية تمتلك قدرات كبيرة من حيث الإنتاج الزراعي إلا أن مؤسساتها تعاني من قلة التحكم في تقنيات التسويق لإيصالها إلى المستهلك الأجنبي في ظروف حسنة، الأمر الذي جعلها لا تستطيع الصمود في وجه المنتجات الأجنبية المنافسة، هذه الأخيرة التي عرفت كيف تقابل المستهلك المحلي والأجنبي بالتكنولوجيا والجودة المناسبتين، في حين بقيت مؤسسات الدول النامية عاجزة عن إرضاء مطالب وحاجات تلك الأسواق وجمود الإستجابة إلى التغيرات التي يفرضها هذا الإرضاء.[3]

ه- استراتيجية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا مهما في تنمية الإقتصاد نظرا لدورها الرائد في تطوير صادرات الدول كما ونوعا، ما جعلها تحظى باهتمام كبير لدى السلطات

1- نفس المرجع السابق، ص45.

2- نفس المرجع السابق، ص47.

3- سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص57.

العمومية للدولة، والجزائر كغيرها من الدول عملت على استحداث استراتيجيات تعمل أولا على ترقية نشاط إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وثانيا تصريف منتجاتها نحو الخارج لدعم الصادرات خارج المحروقات، من ضمن آليات دعم هاته المؤسسات نذكر:

- **آلية ترقية الإستثمار:** من خلال إعطاء إمتيازات مهمة لقطاع الخواص في مجال الإستثمار؛
- **آلية التمويل:** حيث أن تأهيل المؤسسات يتطلب آلية تمويل فعالة، فقد بادرت السلطات العمومية لإيجاد مصادر تمويل محلية (صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق رأس مال المخاطر، القرض الإيجاري) وأخرى دولية وذلك من خلال ابرام عدة اتفاقيات مثل التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية وغير ذلك.[1]

2- الهياكل الداعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات:

اعتقدت الدولة الجزائرية بضرورة استحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات بما في ذلك الصادرات الزراعية، يعمل هذا الإطار المؤسساتي في دعم قطاعات التصدير والسهر على تطبيق سياسة الدولة في مجال تنويع الصادرات، فتم إنشاء عدة هياكل أهمها[2]:

أ- وزارة التجارة الوطنية:

وهي مكلفة بتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأفراد، وكذلك المساهمة في إعداد الإتفاقيات التجارية وتنفيذها، إضافة إلى تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.

ب- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):

ويعتبر هيئة عامة ذات طابع إداري وهو موضوع تحت وصابة وزارة التجارة..

ج- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

عرفت سابقا بالغرفة الوطنية للتجارة (CNC) ومن بين مهامها:

1- دكمه صباح، سعدون مروة، تومي أميرة، سبل وآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، السنة الجامعية 2022/2021، ص30-31.

2- نفس المرجع السابق، ص31-34.

- تزويد السلطات العمومية بالآراء والإقتراحات في المسائل التي تهتم بالنشطة التجارية أو الصناعية أو الخدماتية؛
- تنظيم المشاركة في التظاهرات الإقتصادية داخل وخارج الوطن (معارض وندوات) التي تهدف لترقية المبادلات التجارية مع الخارج؛
- تقييم علاقات التعاون والتبادل وإبرام الإتفاقيات مع الهيئات الدولية التي لها نفس الطبيعة؛ وتكوين وتحسين مستوى ومعلومات المؤسسات الإقتصادية الوطنية.

د- الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

وهي شركة تأمين ذات رأس مال يقدر بـــ250 مليون دج موزعة بصفة متساوية على 05 بنوك و05 شركات تأمين.

ه- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX):

أنشات سنة 1971، وهي تقوم أساسا بمهام تنمية المبادلات التجارية والزيادة في قيمتها من خلال ترقية الصادرات وترشيد الواردات، ولها عدة مهام، منها:

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي، وتنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد؛
- إعانة المتعاملين في ميادين ترقية التجارة الخارجية بفضل الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية، فرص التعامل الإقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب، الإعلام الإقتصادي والتجاري، تحرير مجلات إعلامية اقتصادية وتجارية، تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة؛
- تسيير واستغلال كل منشآت قصر المعارض.

و- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

مهمتها الأساسية الترويج للمنتج الجزائري لأكبر عدد من البلدان بالإضافة إلى:

- ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية؛
- تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والإقتصادية حول الزبائن والأسواق الخارجية بصفة دورية وذلك لتحسين سير عمليات التصدير؛

- دعم جهود المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية وترقية نوعية العلامة لمنتجات الجزائرية بالخارج؛
- التأمين من المخاطر (مخاطر تجارية، مخاطر سياسية، مخاطر عدم التحويل، مخاطر الكوارث الطبيعية.

ز- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL):

أنشأت سنة 2001 للدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين وتضم أكثر من 100 مصدر، وهي تساهم في وضع سياسات ترقية الصادرات، من مهامها:

- المساهمة في تبادل الخبرات ونشرها ونشر مختلف المعلومات التي تكرس التعاون بين المصدرين؛
- الإعلام لمختلف التظاهرات الدولية والوطنية مع تشجيع المصدرين الجزائريين على المشاركة فيها.

ح- الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):

تأسس سنة 1996، وهو يقوم بتغطية كافة المصاريف المتعلقة بالنقل/العبور، نقل البضائع، النماذج وملصقات المعارض لمناسبة إقامة المعارض ومصاريف الإشهار المخصص للتظاهرات المعتبرة.

ط- المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات:

نصب هذا المجلس سنة 2019، وهو يخضع لسلطة الوزير الأول ويضم ممثلين من مختلف الوزرات المعنية، إضافة إلى رؤساء الغرف الوطنية للفلاحة، الصيد البحري وتربية المائيات، والصناعات التقليدية والحرف، وممثلين عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والجمارك والجمعية الوطنية للمصدرين والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وتتمثل مهامه في اتخاذ جميع القرارات الرامية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين.

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية لأثر الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي

تمهيـــد:

تعد الدراسة القياسية الطريقة الأفضل لتحديد مقدار الأثر الذي تحدثه الصادرات الزراعية في النمو الإقتصادي ولذلك سنقوم في هذا الفصل ببناء نموذج يلائم نمط الدراسة والبيانات المتحصل عليها في هذا الصدد، ومن خلاله سنقوم ببناء إجابة لإشكالية هذا العمل.

المبحث الأول: بناء النموذج الإقتصادي.

المطلب الأول: مراحل بناء النموذج الإقتصادي وانواع النماذج .

1- مراحل البناء النموذج[1]:

تختلف النماذج الاقتصادية والتي يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها وفقاً لطبيعة بناء وتوصيف النموذج إلى نماذج رياضية ونماذج قياسية، ونتناول الكيفية التي يتم بها بناء النموذج الرياضي على النحو التالي:

أ- صياغة المشكلة:

يقصد بصياغة المشكلة التعريف بالمشكلة محل الدراسة والتي يراد وضع نموذج لحلها، وتحديدها تحديداً واضحاً دقيقاً وموجزاً في الوقت نفسه، ومن المفيد في هذا الصدد صياغة المشكلة على هيئة سؤال يجعل المشكلة تبدو أكثر وضوحاً، وتكون الإجابة هنا هي الهدف من الدراسة. وعند تحديد مشكلة البحث يتعين تعريف المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في صياغة المشكلة بدقة ووضوح.

ب- صياغة الأهداف:

إن تحديد المشكلة يقود إلى تحديد مماثل للأهداف، ويتطلب الأمر هنا إيجاد المعيار الذي سيتم على أساسه اختيار أفضل بديل من البدائل العديدة المتاحة، هذا التحديد للبدائل يتم على أساسه حل المشكلة محل الدراسة.

ج- جمع البيانات:

تتمثل الخطوة الثالثة في جمع البيانات اللازمة للنموذج، فبعد الانتهاء من تحديد الهدف، تتضح لنا نوعية البيانات التي يتوجب جمعها عن المتغيرات التي يحتويها

1- أيمن صالح فاضل، الإقتصاد الإداري، ص23-29 https://almerja.com/reading.php?idm=116772، تاريخ الإطلاع 2022/09/14، الساعة 11:00.

النموذج، ويتعين علينا عندها إعداد خطة لجمع البيانات وترتيبها وتبويبها، وتحديد ماهية البيانات، فهل هي بيانات سلاسل زمنية تصف سلوك المتغير عبر الزمن، أم هي بيانات مقطعية، هذا ويتعين بعدها تحديد مصادر البيانات، ثم تتم عملية فهرسة البيانات وترتيبها بالكيفية التي تخدم المشكلة وتسهل تطبيقها على المتغيرات الخاصة بالنموذج.

د- تحديد المتغيرات:

يهتم القائمون ببناء النماذج الاقتصادية بتحديد نوع المتغيرات التي يحتويها النموذج. والمتغير هو الظاهرة الاقتصادية المراد قياسها ولذلك فإنه يتم تمثيله برموز بدلاً من عدد محدد.

تنقسم المتغيرات بصفة عامة إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية، وتعرف المتغيرات الداخلية بالمتغيرات التابعة لكونها تتبع وتتأثر بالمتغيرات الخارجية، أما المتغيرات الخارجية فتعرف بالمتغيرات المستقلة، فهي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الداخلية ولا تتأثر بها، وإضافة إلى هذين النوعين هناك ما يخضع لتقسيمات مختلفة، فنجد مثلاً متغيرات أساسية ومتغيرات غير أساسية، متغيرات عاطلة ومتغيرات إضافية.

ه- بناء النموذج:

يتم في هذه المرحلة صياغة المشكلة محل الدراسة في قالب رياضي من خلال بناء الدالة وتحديد الشكل الرياضي للنموذج، بحيث يقرر الباحث ما إذا كانت المشكلة يمكن تفسيرها بنموذج مكون من علاقة واحدة أو عدد من العلاقات التي تتفاعل سويا لتكوين الظاهرة. وفي هذه المرحلة توضع دالة الهدف والقيود المفروضة عليها في حالات البرمجة الخطية، أو تصاغ العلاقة الدالية وتوضع لها افتراضات محددة عن معلمات النموذج في حالة الدراسات القياسية.

ز- تحديد أسلوب الحل:

في هذه المرحلة يتم اختيار الأسلوب الملائم لحل النموذج الرياضي، حيث أن لكل مشكلة البرنامج الرياضي المناسب لحلها. فعندما تتعرض متغيرات المشكلة لتغيرات من فترة زمنية لأخرى أي عندما يكون الزمن أحد المتغيرات الداخلة في النموذج فإن البرمجة الديناميكية تمثل الأسلوب الأنسب لحل المشكلة، وعند استخدام الأسلوب القياسي يتم اختيار الأسلوب الأنسب للقياس والذي يتوقف على طبيعة النموذج والعلاقات التي يتكون

منها كذلك الخصائص الإحصائية للتقديرات التي يمكن الحصول عليها من كل أسلوب، والأسلوب الأنسب هو ذلك الذي يعطي عددا كبيرا من الخصائص المرغوب فيها.

ح- حل المشكلة باستعمال برنامج إحصائية قياسية:

وفي هذه المرحلة يتم استخدام البرامج الإحصائية والقياسية لحل المشكلة موضوع الدراسة. بحل المشكلة واستخراج البيانات وتحليل النتائج يمكن تكوين خطة للتشغيل أو اتخاذ القرار الأمثل أو التنبؤ وتقدير الطلب أو الارباح أو ما إلى ذلك حسب كل حالة.

2- النماذج القياسية لدراسة السلاسل الزمنية:

في دراسة السلاسل الزمنية تتوفر نماذج مختلفة لتفسير الظواهر الإقتصادية وهذا وفق درجة تكامل هذه السلاسل، وسنعرض فيما يلي كل من نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)، شعاع الإنحدار الذاتي (VAR) ونموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المبطئة الموزعة (ARDL) ، وهي كما يلي[1]:

أ- نموذج تصحيح الخطأ ECM:

بقوم هذا النموذج على اساس التوفيق بين السلوك قصير المدى والسلوك طويل المدى للعلاقات الإقتصادية، فبعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ومن ثم التأكد من أنها متكاملة، نقوم بتطبيق نموذج ECM الذي يعتمد على امكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين المتغيرات، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناتجة عن الإرتباط الخطي.

ويهدف هذا النموذج إلى تمثيل العلاقة الديناميكية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وتؤدي علاقة تصحيح الخطأ إلى علاقة نسبية وتطبيقية وحركية في الأجل القصير بين هذين المتغيرين على افتراض حالة ثابتة بين المتغيرين وافتراض أن المتغيرات الإقتصادية في الأجل الطويل تتجه نحو حالة الإستقرار.

ب- نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM:

كما يسمى هذا النموذج ايضا بإسم (نموذج تصحيح الخطأ متعدد المعادلات) لتقدير العلاقات بين المتغيرات في كل من المدى الطويل والمدى القصير فهو يعبر عن مسار

1- نبيلة عرقوب، نمذجة الظواهر الإقتصادية، محاضرات ماستر 02 تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، موسم 2021-2022.

تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، وتكتب معادلاته حسب عدد المتغيرات، يعمل نموذج شعاع تصحيح الخطأ على التوفيق بين السلوك طويل الأجل وقصير الأجل للعلاقات الإقتصادية.

ج- نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR:

بعد التطورات المهمة التي حدثت في بناء النماذج القياسية وهي ظهور تشابك العلاقات بين المتغيرات في مفهوم نموذج المعادلات الآنية، وعليه تم توجيه عدة انتقادات لنموذج شعاع تصحيح الخطأ بصفته يعتمد على الفروقات والتي قد تؤدي إلى مشاكل قياسية حقيقية، لذا جاء استخدام نموذج شعاع الإنحدار الذاتي غير المقيد في شكل مستويات أكثر ملائمة للدراسات، خاصة وأن هدفه الأساسي هو إبراز وتحديد شبكة العلاقات الموجودة بين متغيرات النموذج، ومن خصائص هذا النموذج أنه لا يميز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة.

د- نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المبطئة الموزعة ARDL:

تعتمد الإختبارات التقليدية للتكامل المشترك على أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، إلا أن نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المبطئة الموزعة ARDL طور هذه الطريقة من خلال اختبار وجود التكامل المشترك للسلاسل الزمنية بغض النظر عن درجة تكاملها سواء من الدرجة I(0) أو من الدرجة الأولى I(1) بشرط أن لا تكون متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، وقد تم فيه الدمج بين نماذج الإنحدار الذاتي (AR) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (DLM)، ومن خصائص هذا النموذج إمكانية استخدامه في حالة التكامل من الدرجة صفر أو الدرجة واحد أو متكاملة في حالة المزج بينهما، كما يمكن استخدامه عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة، وهو يعطي نتائج جيدة في حال السلاسل الزمنية القصيرة عكس النماذج الأخرى التي تتطلب عينات كبيرة الحجم.

المطلب الثاني: الصيغة الرياضية لنموذج VAR ومراحل الإستخدام.

بعد محاولاتنا في اختيار النموذج الملائم لموضوع الدراسة وبسبب عدم الحصول على النتائج الملائمة في النماذج الأخرى تم استقرار الأمر على استعمال نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR وذلك بسبب ملائمته للبيانات المستخدمة والحصول من خلاله على نتائج تمكننا من تحقيق هدف الدراسة.

1- الصيغة الرياضية نموذج VAR[1]:

يعطى نموذج VAR بالصياغة النظرية للوظيفة الإقتصادية على شكل معادلات كل منها تعطي تفسيرات سببية لظواهر إقتصادية، وهو عبارة عن نظام معادلات لمجموعة من المتغيرات، كل متغيرة هي عبارة عن دالة خطية للقيم الرياضية الخاصة بها وقيم المتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى القيم العشوائية.

يكتب نموذج VAR ذو الدرجة p لـــk متغيرة، بحيث نرمز له بالرمز $VAR(p)$ في شكل الصيغة التالية:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} \dots + A_p Y_{t-p} + \mu_t$$

حيث أن:

Y_t هو شعاع ذو البعد $(k \times 1)$ ويتكون من: $Y_t = \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ . \\ . \\ . \\ Y_t \end{pmatrix}$

A هو عبارة عن مصفوفة المعاملات بدرجة $(k \times k)$

A_0 هو شعاع القيم الثابتة بدرجة $(k \times 1)$

μ_t هو شعاع التشويش الأبيض بدرجة $(k \times 1)$

ومنه يمكن كتابة:

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ . \\ . \\ . \\ Y_t \end{pmatrix}; A = \begin{bmatrix} a_{1i}^1 & a_{2i}^2 & \dots a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & \dots a_{2i}^k \\ & . & \\ & . & \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & \dots a_{ki}^k \end{bmatrix}$$

وباستعمال معامل التأخير، يمكن كتابة النموذج في الشكل التالي:

$$Y_t = A_0 + A_1 L Y_t + A_2 L^2 Y_t + \cdots + A_p L^p Y_t + u_t$$

1- نبيلة عرقوب، نمذجة الظواهر الإقتصادية، محاضرات ماستر 02 تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، موسم 2021-2022.

$$\Rightarrow \left(I - A_1 L - A_2 L^2 - \cdots - A_p L^p\right) \times Y_t = A_0 + u_t$$
$$\Phi(L) Y_t = A_0 + u_t$$

بحيث :

$$\Phi = I - A_1 L - A_2 L^2 - \cdots - A_p L^p$$

أما عن معامل التأخير (درجة التأخير) فيتم الإستعانة بمعياري AIC (Akaike) وSC (Schwarz) بحيث تعطى العلاقة كما يلي:

$$AIC(p) = Ln(|\Omega|) + \frac{2k^2 \times p}{n}$$
$$SC(p) = Ln(|\Omega|) + \frac{k^2 \times pLn(n)}{n}$$

بحيث:

k هو عدد متغيرات النموذج

n هو عدد المشاهدات

p هو درجة التأخير

Ω هو مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للبواقي

أما عن درجة التأخير بتم إختيار تلك التي توافق أدنى قيمة للمعايرين AIC وSC.

2- مراحل استخدام نموذج VAR:

يتم استخدام هذا النموذج عبر مراحل عدة نذكرها بالترتيب كما يلي[1]:

أ- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، وبعد تحديد درجة التأخير بالنسبة لكل سلسلة بناءا على اقل قيمة لمعياري AIC (Akaike) وSC (Schwarz) وإلا يتم تحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة وإلا يتم إجراء الفروقات.

1- نبيلة عرقوب، نمذجة الظواهر الإقتصادية، محاضرات ماستر 02 تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، موسم 2021-2022.

ب- تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR:

تعتبر من اهم المراحل وذلك من خلال كشف العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية المدروسة، ثم يتم التطرق لدراسة أثر الصدمات المفاجئة على المتغيرات قيد الدراسة وما يمكن أن تحدثه هذه الصدمات ثم تحليل التباين.

ج- دراسة استقرار نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR:

تشخص الإستقرارية في حال كانت الجذور العكسية لكثير الحدود المرافق لجزء الإنحدار الذاتي هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح، وبيانيا تقع داخل دائرة الوحدة.

د- دراسة ديناميكية شعاع الإنحدار الذاتي VAR:

تسمح نماذج الإنحدار الذاتي بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات، ولتحديد مختلف العلاقات التي تربط بين هذه المتغيرات سنقوم بتحليل ديناميكية النموذج الذي أثبتت من خلاله إختبارات التشخيص صلاحيته وذلك من خلال دراسة تحليل الصدمات ودوال الإستجابة:

- **تحليل (تجزئة التباين) Variance decomposition :** يقيس تحليل أو تفكيك التباين النسبة بين خطأ التنبؤ للمتغير محل الدراسة الناتجة عن الصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ، أي أنها تقيس مساهمة الصدمات العشوائية لمتغيرات النموذج في التقلبات المستقبلية لمتغير ما.
- **دوال الإستجابة Reponse function:** تعتبر دوال الإستجابة أداة أخرى تساعد على التعرف على السلوك الحركي للمتغيرات المفسرة للظاهرة، وتقيس هذه الدوال تأثير بمقدار إنحراف معياري واحد لإحدى متغيرات النموذج على القيم الحالية والمستقبلية لكل متغيرات النموذج.

المبحث الثاني: دراسة وصفية للبيانات.

المطلب الأول: بيانات الدراسة والأدوات القياسية المستخدمة.

أ- البيانات ومصادرها:

في دراستنا هذه سنعتمد على معطيات الإقتصاد الوطني الجزائري وهي على وجه التحديد بيانات رقمية لقيم إيرادات الصادرات الزراعية وقيم الناتج الإجمالي المحلي عبر

فترة زمنية قدرناها بالفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 2019، أي في حدود 40 سنة، وقد اعتمدنا كمصدر رسمي لهذه البيانات على كل من موقع البنك الدولي وموقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ب- الأدوات القياسية المستخدمة:

- **البرامج الإحصائية:** إعتمدنا في دراستنا الإحصائية على كل من برنامج Excel وبرنامج Eviews10.
- **الأدوات الإحصائية:** النموذج المستعمل في هذه الدراسة هو نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR لملائمته بيانات الدراسة.

المطلب الثاني: تطور المتغيرات خلال فترة 1980-2019.

أ- تطور الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال التعرف على تطور الناتج المحلي الإجمالي يمكننا أخذ فكرة عن تطور القوة الإقتصادية للبلد، وفيما يلي عرض للقيم التي حققها الناتج الوطني الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980 إلى 2019.

الجدول رقم (08): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	GDP	السنة	GDP	السنة	GDP
1980	42346,38	1994	42543,18	2008	171000,70
1981	44348,67	1995	41764,32	2009	137211,04
1982	45207,09	1996	46941,58	2010	161207,27
1983	48801,37	1997	48177,61	2011	200013,05
1984	53698,28	1998	48187,75	2012	209058,99
1985	57937,87	1999	48640,65	2013	209755,00
1986	63692,24	2000	54790,39	2014	213810,02
1987	66746,40	2001	54744,71	2015	165979,28
1988	59089,07	2002	56760,36	2016	160034,16
1989	55634,41	2003	67863,83	2017	170097,01
1990	62048,56	2004	85332,58	2018	174910,88
1991	45715,61	2005	103198,22	2019	0171767,4
1992	48003,08	2006	117027,31		
1993	49945,60	2007	134977,08		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه يتبين أن الناتج الإجمالي المحلي إنتقل من 42346,38 مليون$ سنة 1980 إلى 171767,40 مليون$ سنة 2019 وذلك بوتيرة متزايدة ما عدا خلال الفترات (1987-1989)، (1990-1991)، (2015-2016) و(2008-2009) ثم سجل ارتفاعا متسارعا خلال (2010-2014) فانخفاض خلال الفترة (2015-2019) بين انخفاض وارتفاع ضئيلين، وتعود في الغالب أسباب جميع هذه الإنخفاضات إلى عدم ثبات أسعار النفط في السوق العالمية، وما يسببه إنخفاضها من أزمات إقتصادية سجلت على الإقتصاد الوطني في السنوات 1986، 1997، 2008 وأخيرا 2015، خاصة وأن الجزائر مازالت – إلى يومنا – يعتمد على قطاع المحروقات كركيزة أولى لمداخيل العملة الصعبة.

ومن خلال التمثيل البياني التالي ستتضح أكثر وتيرة النمو.

الشكل رقم (01): تطور الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة 1980-2019

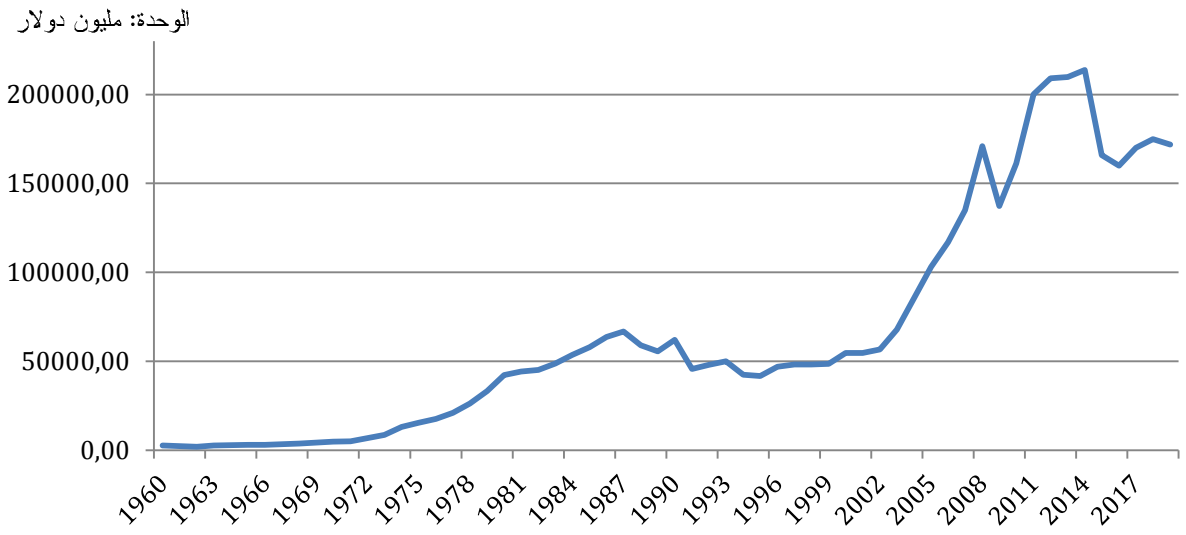

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Excel

أما بخصوص النمو المتسارع الذي عرفه الناتج الإجمالي المحلي فتقابله استراتيجيات دعم الإقتصاد الوطني وسياسات الإنعاش الإقتصادي وكذا فترات ارتفاع أسعار البترول.

ب- تطور الصادرات الزراعية

تعد الصادرات في إجمالها المصدر الأساسي للعملة الصعبة بالبلد وتظهر أهمية الصادرات الزراعية من خلال مساهمتها رغم بساطتها في دعم إجمالي الصادرات، وهو ما سنتعرف عليه بشكل أوضح فيما يلي:

الجدول رقم (09): تطور الصادرات خلال الفترة 1980-2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية	السنة	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية
1980	13656,00	325,00	2,38%	**2000**	24366,59	146,05	0,60%
1981	133307,24	148,60	1,12%	**2001**	19084,86	179,94	0,94%
1982	11481,64	77,26	0,67%	**2002**	18710,00	170,53	0,91%
1983	11167,20	48,50	0,43%	**2003**	21474,61	186,18	0,87%
1984	11863,86	74,95	0,63%	**2004**	32912,86	216,75	0,66%
1985	10155,50	134,10	1,32%	**2005**	44477,75	234,65	0,53%
1986	7834,42	58,42	0,75%	**2006**	50578,66	252,77	0,50%
1987	8081,41	56,76	0,70%	**2007**	60184,20	272,49	0,45%
1988	8203,13	57,78	0,70%	**2008**	44335,49	427.39	0,96%
1989	9012,15	96,63	1,07%	**2009**	45189,34	324,80	0,72%
1990	11418,80	127,99	1,12%	**2010**	45189,34	324,80	0,72%
1991	12320,00	111,65	0,91%	**2011**	45189,34	324,80	0,72%
1992	11700,00	149,10	1,27%	**2012**	76711,64	1444,36	1,88%
1993	10597,64	143,82	1,36%	**2013**	65181,08	973,75	1,49%
1994	7208,95	53,49	0,74%	**2014**	62884,29	1095,69	1,74%
1995	10247,01	228,04	2,23%	**2015**	37951,39	987,98	2,60%
1996	13380,75	292,56	2,19%	**2016**	29992,10	1088,90	3,63%
1997	13482,62	91,03	0,68%	**2017**	35191,10	1085,10	3,08%
1998	10290,58	106,64	1,04%	**2018**	41797,30	1582,30	3,79%
1999	12452,00	133,12	1,07%	**2019**	35823,50	1710,40	4,77%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات من 05 إلى 40
http://www.aoad.org/aasyxx.htm

يبدو جليا من خلال المعطيات المقدمة في الجدول أعلاه أن الصادرات الكلية شهدت ارتفاع ملحوظ من حيث إيراداتها بينما الصادرات الزراعية ورغم التحسن المسجل في قيمة إيراداتها إلا أن نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية بقيت ضئيلة جدا، ففي فترة

الأربعين سنة أقصى نسبة مساهمة سجلتها الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية هي 4.77% سنة 2019، وأدناها 0.43% في سنة 1983. وسنوضح ذلك من خلال الأشكال اللاحقة.

الشكل رقم (02): تطور الصادرات الكلية خلال الفترة 1980-2019

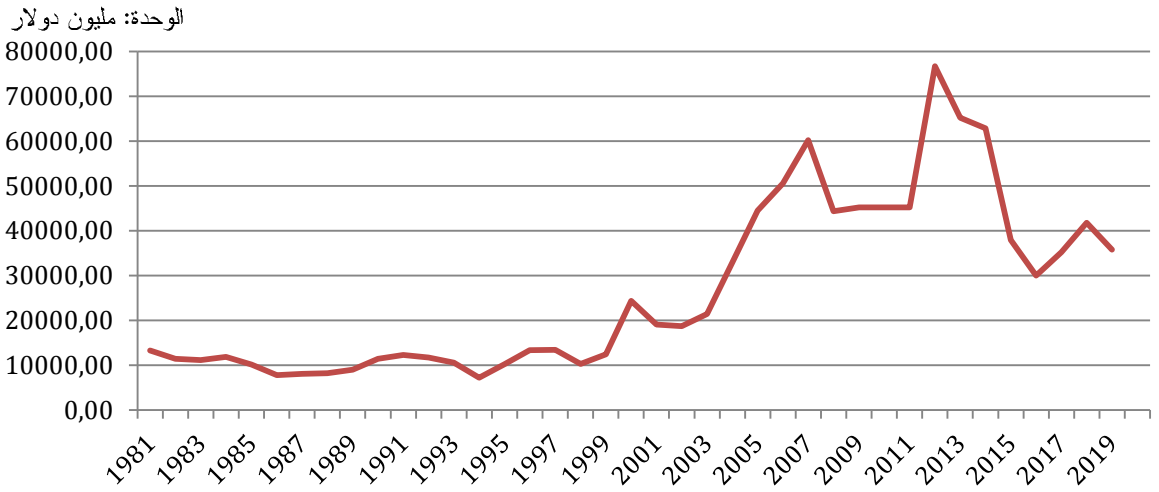

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Excel

من خلال الشكل نستطيع قراءة مسار تطور الصادرات الكلية الذي لم يتجاوز 20000 مليون$ منذ 1980 إلى غاية سنة 2000 ومن ثمة بدأت تظهر علامات انتعاش إيرادات الصادرات لتبلغ أكبر قيمة سجلها الإقتصاد الوطني جاوزت 70000 مليون$ سنة 2012، وبعدها تدنت إلى أقل من 30000 مليون$ سنة 2016.

الشكل رقم (03): تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 1980-2019

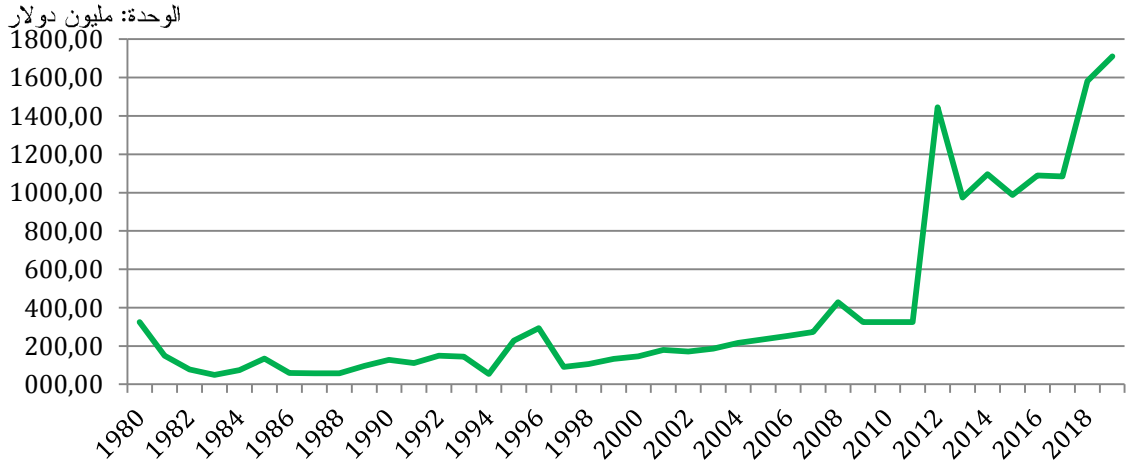

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Excel

أما عن مسار تطور الصادرات الزراعية في الجزائر فقد عرفت ثباتا منخفضا طيلة الفترة 1980-2011 حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات خلالها ما يقارب 212.75 مليون$، أما سنة 2012 فهي السنة التي حققت فيها الصادرات الزراعية نموا قويا بلغ أزيد من 1400 مليون$، ثم تذبذبت لتعاود النمو ثانية سنة 2019 إلى 1710.40 مليون$.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية.

1- تحديد المتغيرات والنموذج المعتمد في الدراسة:

من خلال محاولة الدراسة القياسية لأثر الصادرات الزراعية على النمو الإقتصاد ممثلا في الناتج الإجمالي المحلي تبين لنا أن النموذج الأنسب لهذه الدراسة هو نموذج شعاع الإنحدار الذاتي نظرا لبساطة استعماله مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى حيث تستخدم القليل من القيود وفقا لما تمليه النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى ما تقدمه هذه التقنية من معلومات حول أثر الصدمات الهيكلية، حيث يقصد بالصدمات الهيكلية تقلبات النظام الديناميكي المدروس والتي تظهرها حدود الخطأ العشوائي (البواقي) الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي VAR. لذلك سنعتمد على نموذج VAR في دراسة أثر الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي الجزائري مقاس بالناتج الإجمالي المحلي.

$$\boldsymbol{GDP = f(AgrExprt)}$$

حيث:

$\boldsymbol{GDP}$ = الناتج المحلي الإجمالي.

$\boldsymbol{AgrExprt}$ = الصادرات الزراعية

2- الدراسة القياسية وفق نموذج شعاع الإنحدار الذاتي:

أ- دراسة الإستقرارية :

سنقوم بدراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين موضوع الدراسة القياسية باستخدام إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) وبعد تحديد درجة التأخير بالنسبة لكل سلسلة بناءا على اقل قيمة لمعياري Ackaik وChwarz، يتم تحديد ما إذا كانت السلسلتين مستقرتين عند مستوى 5% وإلا سوف يتم إجراء الفروق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختباري ADF

	المتغير	إختبار ADF	القيم الحرجة		الإحتمال
عند المستوى	GDP	−1.601180	%1	−4.211868	0.7743
			%5	−3.529758	
			%10	−3.196411	
	AgrExprt	−2.033048	%1	−4.21868	0.5655
			%5	−3.529758	
			%10	−3.196411	
عند الفرق الأول	GDP	−5.562451	%1	−4.219126	0.0003
			%5	−3.533083	
			%10	−3.198312	
	AgrExprt	−9.184925	%1	−4.219126	0.0000
			%5	−3.533083	
			%10	−3.198312	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10 (الملاحق:2-5-8-11)

من خلال نتائج الجدول وباستخدام إختبار ADF فإن السلسلتين غير مستقرتين عند المستوى، باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند المستويات 1%، 5% و10%، مما استدعى إجراء الفروقات والتي نتج عنها أن السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول بقيمة محسوبة أكبر من القيم الحرجة لماكنون عند مستوى 1%، 5% و10%، وعليه فإن كل من الناتج الإجمالي المحلي (GDP) والصادرات الزراعية (AgrEpxrt) مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

ب- تحديد درجة تأخير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي:

نقوم بتحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج باستعمال اختبار (VAR) اعتمادا على معياري AIC وSC.

الجدول رقم (11): تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP AGREXPRT
Exogenous variables: C
Date: 09/11/22 Time: 10:52
Sample: 1980 2019
Included observations: 37

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-720.1523	NA	3.08e+14	39.03526	39.12234	39.06596
1	-655.8500	118.1771*	1.18e+13*	35.77568*	36.03691*	35.86777*
2	-652.5650	5.682277	1.23e+13	35.81432	36.24971	35.96782
3	-648.0806	7.271883	1.21e+13	35.78814	36.39768	36.00303

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

بناءا على مخرجات برنامج Eviews10 المقدمة أعلاه فإن درجة التأخير المثلى توافق الدرجة هي الدرجة 1 لأنها تعطي أقل قيم لكل من المعيارين AIC وSC، حيث AIC=35.77568 وSC=36.03691.

ج- تقدير النموذج:

نقوم بتقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR بالإعتماد على برنامج Eviews10 وظهرت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (12): تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/11/22 Time: 10:51
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	AGREXPRT
GDP(-1)	1.042187	0.005200
	(0.17583)	(0.00225)
	[5.92726]	[2.31227]
GDP(-2)	0.034043	-0.003639
	(0.20529)	(0.00263)
	[0.16583]	[-1.38625]
AGREXPRT(-1)	-15.41034	0.503782
	(13.1641)	(0.16835)
	[-1.17064]	[2.99240]
AGREXPRT(-2)	-1.678375	0.431512
	(14.5270)	(0.18578)
	[-0.11553]	[2.32265]
C	2212.247	-83.29604
	(5386.43)	(68.8865)
	[0.41071]	[-1.20918]
R-squared	0.940169	0.842298
Adj. R-squared	0.932917	0.823182
Sum sq. resids	7.89E+09	1289772.
S.E. equation	15458.47	197.6967
F-statistic	129.6389	44.06378
Log likelihood	-417.7839	-252.1351
Akaike AIC	22.25178	13.53342
Schwarz SC	22.46725	13.74890
Mean dependent	98836.02	396.5663
S.D. dependent	59684.35	470.1502
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.12E+12
Determinant resid covariance		6.88E+12
Log likelihood		-669.4685
Akaike information criterion		35.76150
Schwarz criterion		36.19245
Number of coefficients		10

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

التقييـــم الإحصائي للنموذج:

بالنسبة لجودة النموذج فهي مقبولة وهذا على أساس معامل التحديد والذي يعادل 94% في الناتج الإجمالي المحلي و84% في الصادرات الزراعية، وكذلك بالنسبة لمعامل التحديد المصحح فقد بلغ بالنسبة للناتج المحلي 93% و82% في الصادرات الزراعية، أما عن المعنوية الكلية للنموذج فهي مقبولة بالنظر لقيمة إختبار فيشر، وفيما يتعلق بمعنوية المعلمات فهي ليست بتلك الأهمية لأنها لا تؤثر في تفسير نموذج VAR لأنه يركز أساسا على دراسة السلوك الحركي للمتغيرات وتحليل الصدمات.

د- إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء:

نعتمد في تحليل الإرتباط الذاتي للأخطاء على التمثيل البياني لدوال الإرتباط الذاتي لبواقي تقدير النموذج ونحدد ما إذا كانت هذه الأخطاء ذات معنوية أم لا، فإذا كانت معنوية نقول بصحة الفرضية الصفرية (H_0= عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للأخطاء)

الشكل رقم(04): التمثيل البياني لدوال الإرتباط الذاتي للأخطاء

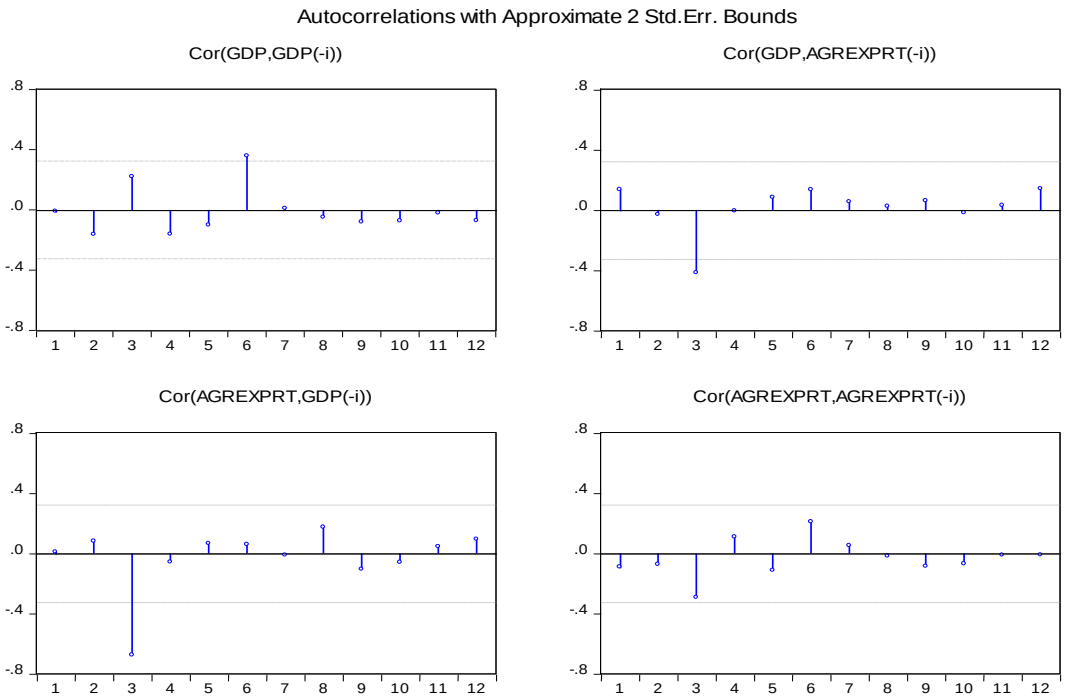

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

الشكل أعلاه يبين أن أغلب دوال الإرتباط الذاتي للبواقي تقد ضمن مجال الثقة، ومنه نقول أنها ذات معنوية إحصائية معدومة مما يدعم صحة الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل لأخطاء.

ه- إختبار مشكلة عدم ثبات تجانس تباين سلسلة بواقي تقدير النموذج:

نستعرض في الجدول اللاحق نتائج اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء والتي تؤكد على ثبات تباين البواقي.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 09/11/22 Time: 11:29
Sample: 1980 2019
Included observations: 38

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
42.44125	24	0.0115

Individual components:

Dependent	R-squared	F(8,29)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.383452	2.254511	0.0522	14.57118	0.0680
res2*res2	0.581977	5.046765	0.0005	22.11511	0.0047
res2*res1	0.174932	0.768579	0.6328	6.647425	0.5751

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

و- إختبار استقرار النموذج:

الشكل رقم (05): نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR (1)

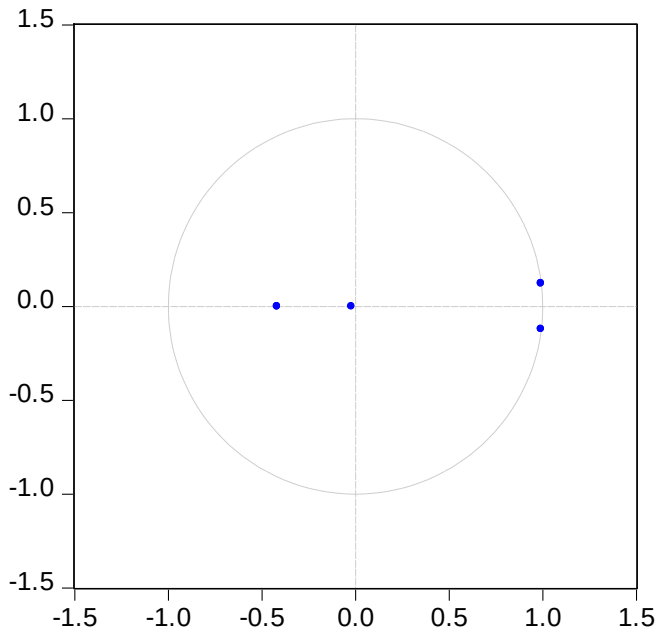

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

إن تموقع الجذور العكسية لكثير الحدود المرافق لجزء الإنحدار الذاتي داخل دائرة الوحدة يؤكد بأنها ذات قيمة أقل من الواحد، ونتيجة لذلك نقول أن نموذج **VAR (1)** المقدر سابقا يحقق شرط الإستقرار.

ز- دراسة وتحليل السلوك الحركي للنموذج (دراسة ديناميكية (1) VAR)

*** تحليل تجزئة التباين:**

نستعرض فيما يلي نتائج تجزئة تباين خطا التنبؤ لعشر السنوات اللاحقة لكل من المتغيرين GDP وArgexprt، والذي يرجع خطأ التباين في المتغير إلى المتغير نفسه وإلى المتغير الآخر.

جدول رقم (14): نتائج تجزئة تباين الخطأ لمتغير الصادرات الزراعية AgriExprt

Period	S.E.	GDP	AGREXPRT
1	197.6967	2.342540	97.65746
2	240.6537	17.36838	82.63162
3	281.6783	22.06658	77.93342
4	313.7823	29.49533	70.50467
5	342.0721	35.84702	64.15298
6	367.6449	42.33633	57.66367
7	391.3150	48.30985	51.69015
8	413.9472	53.69217	46.30783
9	435.9715	58.23217	41.76783
10	457.8262	61.78479	38.21521

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10 (الملحق:17)

يلاحظ من الجدول السابق أن متغير GDP يفسر بنسبة 2.34% من خطأ التنبؤ في تباين الصادرات الزراعية مقابل 97.65% لذلك الذي يعزى للصادرات الزراعية نفسها، ثم نسجل حدوث صدمة في الفترة الثانية حيث يساهم GDP بنسبة 17.36% في تفسير التقلبات التي تحدث في الصادرات الزراعية وتستمر هذه النسبة في الإرتفاع إلى الفترة العاشرة لتصل إلى نسبة 61.78%، فنقول أن الناتج الإجمالي المحلي تقل قدرته التفسيرية للصادرات الزراعية عبر فترات الزمن.

جدول رقم (15): نتائج تجزئة تباين الخطأ لمتغير الناتج الإجمالي المحلي GDP

Period	S.E.	GDP	AGREXPRT
1	15458.47	100.0000	0.000000
2	22198.50	98.16058	1.839422
3	27420.39	95.49294	4.507065
4	32089.38	91.55913	8.440865
5	36360.26	86.88432	13.11568
6	40393.48	81.62403	18.37597
7	44231.94	76.05409	23.94591
8	47909.22	70.37297	29.62703
9	51432.21	64.76568	35.23432
10	54801.24	59.37872	40.62128

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10 (الملحق:17)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مقدار خطأ التنبؤ في تباين متغير الناتج الإجمالي المحلي (GDP) الذي يعزى إلى نفسه يسجل نسبة 100% في الفترة الأولى وانطلاقا من نفس الفترة يبدأ بالتناقص إلى غاية الفترة العاشرة ليصل إلى 59.37%، في حين يتزايد مقدار خطأ التنبؤ في تباين متغير الناتج الإجمالي المحلي GDP الذي يعزى إلى الصادرات الزراعية (Argexprt) والذي يبدأ في التزايد بداية من الفترة الثانية إلى الفترة العاشرة ليبلغ نسبة 40.62%، مما يدل على القدرة التفسيرية النسبية للصادرات الزراعية في الناتج الإجمالي المحلي في الفترة الحالية لتبدأ هذه القدرة بالتراجع عبر تحركات الزمن.

*** دوال الإستجابة:**

التمثيل البياني أسفله يمثل استجابة المتغيرين للصدمات الناتجة عن كل منهما نحو المتغير الآخر، وتكون هذه الاستجابات على أساس شعاع التكامل المشترك، وفي التمثيل البياني يمثل المحور الأفقي الزمن الذي يمر بعد حدوث الصدمة مقاس بالسنوات، والمحور العمودي يقيس مقدار استجابة المتغير مقاس بنسبة مئوية.

الشكل رقم (06): دالة استجابة Argexprt للصدمات الناتجة عن GDP

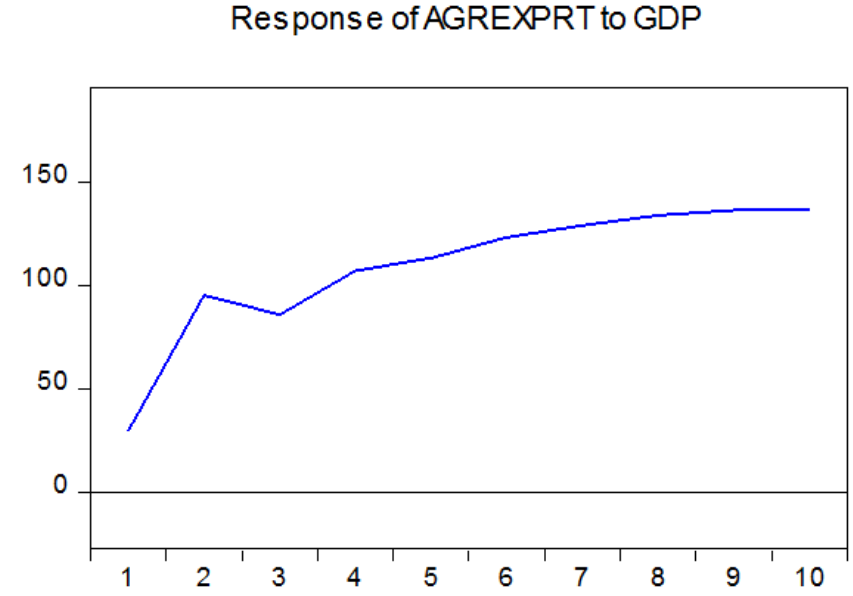

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

بينما حدوث صدمة في الناتج الإجمالي المحلي يحدث اضطرابا في الصادرات الزراعية خلال السنوات الثلاث الأولى بنسبة 30%، 90%، 80% و110% ويستمر الإضطراب بسلاسة ليبغ في السنة العاشرة حوالي 125%.

الشكل رقم (07): دالة استجابة GDP للصدمات الناتجة عن Argexprt

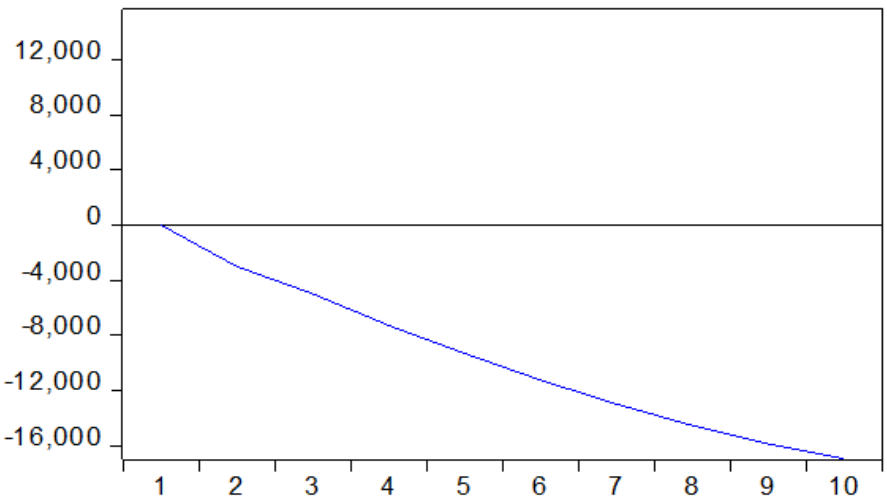

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

نلاحظ أن حدوث صدمة في الصادرات الزراعية خلال السنة الأولى بمقدار انحراف معيار واحد، أدى إلى اضطراب في الناتج الإجمالي المحلي خلال السنوات العشر اللاحقة قدر بين 0% و-16% وهو اضطراب سلبي بنسبة لا يمكن القول عنها بأنها ذات أهمية كبيرة.

هذه النتائج توحي بالأهمية الكبيرة لصدمات الناتج الإجمالي المحلي والتي تنجم عن تقلبات اسعار النفط باعتبار أن الإقتصاد الوطني يعتمد على الصادرات النفطية بنسبة تصل إلى 97% من إجمالي الصادرات، هذا التقلب يلقي بـــتأثيراته السلبية على بقية القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الفلاحي وبالتالي في حجم الصادرات الزراعية، كما توحي هذه النتائج أيضا بضآلة أهمية الصدمات في الصادرات الزراعية في تفسير التقلبات المستقبلية للناتج الإجمالي المحلي مع التنويه أن لها تأثير سلبي ضئيل، وبالنتيجة فإن الصادرات الزراعية لا تحظى بالدور الكبير في تحديد حجم الناتج الإجمالي المحلي،

الخاتمـــة

الخاتـــمة:

إن الهدف من إجراء هذه الدراسة هو إبراز الدور الذي تلعبه الصادرات الزراعية ومدى تأثيرها على النمو الإقتصادي في الجزائر، فكما تأكد البلد أن اعتماده على الإقتصاد الأحادي لم يعد مجديا بعد الأزمات التي سببتها تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، فإنه بات من الضروري تنويع الصادرات خارج المحروقات، والصادرات الزراعية من الرهانات التي يمكنها أن تشكل دعامة قوية لرفع الناتج الإجمالي الوطني باعتباره مقياسا للنمو الإقتصادي.

فكما تجلى في سيرورة الدراسة ولدى عرضنا للإمكانيات الزراعية الهائلة التي يتمتع بها البلد مقابل واقع الإنتاج الفلاحي تظهر جليا الفجوة بين ما يمكن تحقيقه في القطاع الفلاحي وهو ما محقق فعلا، ثم إن حجم الصادرات الزراعية مقارنة بالصادرات الكلية ضل محتشما طيلة فترة الدراسة 1980-2019، حيث لم سجلت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية كأقصى حد لها نسبة 4.77% وهي نسبة لم تتحقق إلا مرة واحدة وفي آخر الفترة أي في سنة 2019.

إن وضعية الصادرات الزراعية تعكس وضعية إنتاجية القطاع الفلاحي في الجزائر والتي تعكس بدورها عدم نجاعة السياسات التنموية الزراعية في تحقيق المستوى المرغوب لترقية القطاع الفلاحي إجمالا، ولعل ذلك يرجع إلى عدم إعطاء الإهتمام الفعلي لهذا القطاع، فوضع البرامج التنموية وسياسات الدعم، ورفع شعارات ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات لن تؤتي أكلها أمام غياب الإرادة الحقيقية في تثمين القطاع الفلاحي الذي يعتبر البديل الأول للمحروقات بالنظر للموارد الطبيعية والبشرية والمادية التي تتمتع بها الجزائر.

أولا: إختبار الفرضيات.

فيما يخص الفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى ما يلي:

4- **الفرضية الأولى: تحوز الجزائر على إمكانيات زراعية وفلاحية ضخمة تمكنها من التحول إلى قطب فلاحي ومصدر مهم في المجال الزراعي:** وذلك ما تأكدنا منه من خلال دراسة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من إمكانيات طبيعية، أراضي

وموارد مائية هائلة وكذا إمكانيات بشرية ومالية، بالإضافة إلى سياسات الدعم والتحفيز للإستثمار في القطاع؛

5- **الفرضية الثانية: وضعت الجزائر سياسات وأجهزة متعددة لترقية الفلاحة عموما والصادرات باختلافها خارج المواد النفطية بما فيها الصادرات الزراعية:** وهو بالفعل ما ثبت من خلال محتوى المبحث الثاني من الفصل الثاني من خلال تقديم أهم استراتيجيات التصدير وأهم هياكل الدعم لترقية الإنتاج الفلاحي والصادرات الزراعية إلا أن نجاعة استراتيجيات الدعم والترقية تبقى محل دراسة.

6- **الفرضية الثالثة: تساهم الزيادة في حجم الصادرات الزراعية إيجابيا على النمو الإقتصادي الجزائري:** أكدت نتائج الدراسة القياسية لأثر الصادرات الزراعية على الناتج الإجمالي المحلي بأهمية الصدمات التي تحدث على مستوى الناتج الإجمالي المحلي في إحداث تقلبات واضطرابات في حجم الصادرات الزراعية، وتوحي بالمقابل بوجود أثر ورغم ضآلة أهميته لصدمات الصادرات الزراعية في تفسير التقلبات المستقبلية للناتج الإجمالي المحلي، وهو ما يؤكد بأن الصادرات التي تسهم في تكوين الناتج الإجمالي المحلي بنسبة ضئيلة جدا لا تحظى بالدور الكبير في تحديد حجمه، وبناءا على ما سبق فإنه يمكننا القول بأن أثر الصادرات الزراعية على النمو الإقتصادي وارد لا يمكنه نفيه وإنما تبقى درجة هذا الأثر رهينة بحجم الصادرات نفسها.

ثانيا: النتائج.

1- كانت ولازالت الجزائر أحادية الإقتصاد باعتمادها على الصادرات النفطية مما جعلها عرضة لأزمات المختلفة بالنظر لتقلبات أسعار النفط؛

2- بالرغم من محاولات دعم الصادرات الزراعية (خارج المحروقات) إلا أن نسبة مساهمتها في مجمل الصادرات تبقى ضئيلة، فحجم الصادرات الزراعية لا يمكن عزله عن واقع القطاع الفلاحي ككل، فسياسات دعم وإنعاش القطاع الفلاحي وإجراءات ترقيته لم تحقق الأهداف المرجوة، وإذ أن العبرة بالتجسيد والمتابعة وليس بسن قوانين ومراسيم، فإنه بات لزاما التعامل مع الفلاحة وباقي القطاعات

كما التعامل مع المحروقات، مشاريع كبرى، ضخ أموال بمستوى حجم الإستثمار، كفاءات إدارية، والأهم جدية في التقدير، في التنفيذ، في المتابعة وجدية في التقييم.

3- توجد علاقة بين ترقية الصادرات الزراعية والنمو الإقتصادي الجزائري ولكنها علاقة تأثير ضئيلة جدا ورغم ذلك لا يمكن نفيها، فإذا كانت الصادرات بحجمها المنخفض الذي اعتمد في الدراسة مقارنة بحجم باقي الصادرات، وكان لها ذلك الأثر الضعيف، فإن التأمل في رفع حجم هذه الصادرات لابد وأن يكون له الأثر البالغ.

4- نسجل ان مشكلة تسويق المنتجات الزراعية في السوق الدولية والجهل بتقنيات التعليب والتسويق وإجراءات التصدير لدى أغلب المنتجين الفلاحين يبقى عائقا أمام دخول السوق الدولية بالرغم من تحقيق الجودة في بعض المنتجات التي يمكنها منافسة المنتجات الأجنبية.

ثالثا: التوصيات

1- ضرورة وضع هيئة رسمية محلية موحدة شاملة لجميع القطاعات، سهلة الولوج، تجسد بنك معلومات وبيانات موثوقة خاصة بالإقتصاد الوطني وكل ما يتعلق به، لتجنيب الباحثين اللجوء إلى مصادر أجنبية تتضارب فيها البيانات وقد تنعدم، أو اللجوء إلى مصادر محلية متفرقة؛

2- ضرورة التخلي عن فكرة الإحصاء الرقمي والوصفي للإمكانيات الفلاحية بل دعمه بدراسة ميدانية واقعية لرصد الإمكانيات الفلاحية في الجزائر تتم على إثرها بناء دراسة تقديرية للناتج المتوقع لهذه الإمكانيات مع مراعاة الفروق الإقليمية والمناخية، وتكون بمثابة دراسة داعمة وموجهة للخطط التنموية؛

3- العمل على تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في الإنتاج الغذائي، مع متابعة ومراقبة الأراضي الزراعية المقدمة للمستثمرين الخواص في إطار عقود الإمتياز؛

4- ضرورة التنفيذ والتجسيد الفعلي لبرامج الدعم الفلاحي والمتابعة الجدية لسيرورة البرامج؛

5- ضرورة الإهتمام بمسألة تسويق المنتوج الفلاحي وتحفيز الإستثمار المحلي والأجنبي في القطاع؛

6- ضرورة الإستفادة من تجارب الدول التي حققت فارقا إيجابيا من خلال تنمية صادراتها الفلاحية؛

رابعا: آفاق الدراسة.

من طبيعة العمل البشري النقصان، فلا يمكن الإلمام بجميع جوانب الموضوع لشساعته وأهميته في الإقتصاد الوطني، لذا نقترح مواضيع يمكن جعلها مواد بحث ودراسة:

1- تقييم جودة أداء هياكل دعم الصادرات خارج المحروقات؛

2- واقع التسويق للمنتجات الفلاحية في الأسواق الدولية؛

3- دراسة قياسية لأثر الدعم الفلاحي على حجم الإنتاج في القطاع؛

قائمة والمراجع

قائمـــة المراجـــع

1- الكتـــب:

إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، مكتبة مصر، 2020

أمين حواس، نماذج النمو الإقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021.

سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الإقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014.

محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الإقتصادي الكلي، إدارة النشر العلمي، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، 1435ه/1968م

محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الإقتصادية، المفاهيم والخصائص – النظريات – الإستراتيجيات – المشكلات، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008، مكتبة طريق العلم.

نبيل عزت أحمد موسى، التنمية في منظومة العمل الخيري الإسلامي، أطر فكرية لترشيد التطبيق العملي.

والت ويتمان روستو، ترجمة .محمد إمام، مراحل النمو الإقتصادي، دار الكتب المصرية، وكالة الصحافة العربية "ناشرون"، الطبعة 2021

J-Y Capul et O. Garnier, Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, Hatier, 2011

2- الرســـائل والأطروحـــات:

احلام نور الهدى دحمري، إيمان غربي، عواطف بالي، الإنتاج الزراعي في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي للفترة 1989–2016، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017–2018، ص13.

بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012–2013

بورجة صارة، محددات النمو الإقتصادي، دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل.م.د. في العلوم الإقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة

حسين عماري، أثر القطاع الفلاحي على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990–2020)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة آكلي محند ولحاج، بويرة، 2022/2021

دكمه صباح، سعدون مروة، تومي أميرة، سبل وآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، السنة الجامعية 2022/2021

زير يران، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر، الفترة (2005–2014)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، فرع تسويق وتجارة دولية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة

سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015–2016.

3– المجـــلات، الدوريات، الملتقيات والمحاضرات :

بومخلوف عبد النور، كموش عبد المجيد، القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي لتحقيق النمو الإقتصادي – دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية المسيلة– مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تحسين أداء الإقتصاد الجزائري، ديسمبر 2020، الجزائر.

زاوي أحمد صادق، بن مسعود نصر الدين، أثر العوامل المؤسساتية على النمو الإقتصادي في الجزائر، نموذج ARDL للتكامل المشترك، Review of Economie and Business Administration 3(1) (2020)

زوبيدة محسن، معالجة المياه المستعملة: خيار استراتيجي للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 08، العدد 01، السنة 2019

صادق هادي، عمار عماري، القطاع الفلاحي في الجزائر، مفارقة وفرة الموارد والإمكانيات، ضعف الداء ومحدودية المساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني 2000–2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – العدد الإقتصادي – 30 (2)، جامعة زيان عاشور، الجلفة

طالبي بدر الدين، صالحي سالمي، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31–2015

طوير آمال، أ. علاوي صفية، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018، مجلة ابحاث إقتصادية معاصر، العدد 02، 2020.

عمارة البشير، نماذج النمو الإقتصادي والإقتصاد الجزائري، دفاتر MECAS، V°16، العدد 02، ديسمبر 2020.

لوصيف عمار، العابد لزهر، نموذج تنويع الإقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات – رؤية استشرافية، مجلة العولم الإنسانية، المجلد 30– عدد 3، 2019

مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر، دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06/ سبتمبر 2016

مليك محمودي، يوسف بركان، مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الإقتصادي الجزائري، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990–2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة، 2016

وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، نموذج النمو الإقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، مجلد 15 عدد 02 سنة 2020

كتاب ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق المنظم يوم 11 مارس 2021، الناشر مخبر بحث STRATEV، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021

نبيلة عرقوب، نمذجة الظواهر الإقتصادية، محاضرات ماستر 02 تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، موسم 2021–2022.

4– المواقـــع:

البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، http://www.aoad.org/aasyxx.htm

جلال خشيب، https://www.alukah.net/authors/view/home/10774/

وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية: madr.gov.dz/

روفين برينير، أسباب النمو الإقتصادي، مصباح الحرية، https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d8a7d8b3d8a8d8a7d8a8-d8a7d984d986d985d988-d8a7d984d8a7d982d8aad8b5d8a7d8afd98a-d8b1d988d981d98ad986-d8a8d8b1d98ad986d98ad8b1.pdf

وكالة الأنباء الجزائرية: aps.dz/ar/economie/.

https://almerja.com/reading.php?idm=116772

الملاحـــق

الملحق رقم (01)

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.507707	0.8789
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 09/11/22 Time: 10:10
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.021100	0.041560	-0.507707	0.6147
C	5304.437	4597.455	1.153777	0.2560

R-squared	0.006918	Mean dependent var	3318.490
Adjusted R-squared	-0.019922	S.D. dependent var	14938.45
S.E. of regression	15086.51	Akaike info criterion	22.13091
Sum squared resid	8.42E+09	Schwarz criterion	22.21622
Log likelihood	-429.5527	Hannan-Quinn criter.	22.16152
F-statistic	0.257766	Durbin-Watson stat	1.843671
Prob(F-statistic)	0.614672		

الملحق رقم (02)

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.601180	0.7743
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 09/11/22 Time: 10:13
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.119771	0.074802	-1.601180	0.1181
C	2436.482	4863.155	0.501008	0.6194
@TREND("1980")	607.7461	386.3375	1.573096	0.1244

R-squared	0.070792	Mean dependent var	3318.490
Adjusted R-squared	0.019169	S.D. dependent var	14938.45
S.E. of regression	14794.57	Akaike info criterion	22.11571
Sum squared resid	7.88E+09	Schwarz criterion	22.24368
Log likelihood	-428.2564	Hannan-Quinn criter.	22.16163
F-statistic	1.371336	Durbin-Watson stat	1.787742
Prob(F-statistic)	0.266706		

الملحق رقم (03)

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.898064	0.8979
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 09/11/22 Time: 10:15
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.019697	0.021933	0.898064	0.3748

R-squared	-0.028811	Mean dependent var	3318.490
Adjusted R-squared	-0.028811	S.D. dependent var	14938.45
S.E. of regression	15152.11	Akaike info criterion	22.11497
Sum squared resid	8.72E+09	Schwarz criterion	22.15763
Log likelihood	-430.2420	Hannan-Quinn criter.	22.13028
Durbin-Watson stat	1.853706		

الملحق رقم (04)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.620701	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/22 Time: 10:16
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.937218	0.166744	-5.620701	0.0000
C	3134.105	2551.777	1.228205	0.2273

R-squared	0.467395	Mean dependent var	-135.4176
Adjusted R-squared	0.452600	S.D. dependent var	20701.16
S.E. of regression	15316.06	Akaike info criterion	22.16239
Sum squared resid	8.44E+09	Schwarz criterion	22.24858
Log likelihood	-419.0854	Hannan-Quinn criter.	22.19305
F-statistic	31.59228	Durbin-Watson stat	1.985778
Prob(F-statistic)	0.000002		

الملحق رقم (05)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.562451	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/22 Time: 10:17
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.942821	0.169497	-5.562451	0.0000
C	1440.827	5334.709	0.270085	0.7887
@TREND("1980")	83.55249	230.3168	0.362772	0.7190

R-squared	0.469390	Mean dependent var	-135.4176
Adjusted R-squared	0.439069	S.D. dependent var	20701.16
S.E. of regression	15504.20	Akaike info criterion	22.21127
Sum squared resid	8.41E+09	Schwarz criterion	22.34055
Log likelihood	-419.0141	Hannan-Quinn criter.	22.25726
F-statistic	15.48090	Durbin-Watson stat	1.983055
Prob(F-statistic)	0.000015		

الملحق رقم (06)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.447833	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/22 Time: 10:19
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.890533	0.163466	-5.447833	0.0000

R-squared	0.445077	Mean dependent var	-135.4176
Adjusted R-squared	0.445077	S.D. dependent var	20701.16
S.E. of regression	15420.94	Akaike info criterion	22.15080
Sum squared resid	8.80E+09	Schwarz criterion	22.19390
Log likelihood	-419.8653	Hannan-Quinn criter.	22.16614
Durbin-Watson stat	1.992371		

الملحق رقم (07)

Null Hypothesis: AGREXPRT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.054794	0.9964
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AGREXPRT)
Method: Least Squares
Date: 09/11/22 Time: 10:31
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGREXPRT(-1)	0.101939	0.096644	1.054794	0.2987
D(AGREXPRT(-1))	-0.419311	0.178581	-2.348023	0.0247
C	18.71562	47.10049	0.397355	0.6935

R-squared	0.136359	Mean dependent var	41.10000
Adjusted R-squared	0.087008	S.D. dependent var	223.7289
S.E. of regression	213.7744	Akaike info criterion	13.64338
Sum squared resid	1599482.	Schwarz criterion	13.77266
Log likelihood	-256.2242	Hannan-Quinn criter.	13.68937
F-statistic	2.763038	Durbin-Watson stat	2.095088
Prob(F-statistic)	0.076884		

الملحق رقم (08)

Null Hypothesis: AGREXPRT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.033048	0.5655
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AGREXPRT)
Method: Least Squares
Date: 09/11/22 Time: 10:33
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGREXPRT(-1)	-0.250180	0.123057	-2.033048	0.0495
C	-111.5340	72.07968	-1.547371	0.1305
@TREND("1980")	11.78961	4.446729	2.651300	0.0118

R-squared	0.163570	Mean dependent var	35.52308
Adjusted R-squared	0.117102	S.D. dependent var	223.4958
S.E. of regression	210.0026	Akaike info criterion	13.60592
Sum squared resid	1587640.	Schwarz criterion	13.73389
Log likelihood	-262.3155	Hannan-Quinn criter.	13.65183
F-statistic	3.520037	Durbin-Watson stat	2.418974
Prob(F-statistic)	0.040154		

الملحق رقم (09)

Null Hypothesis: AGREXPRT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.794787	0.9806
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AGREXPRT)
Method: Least Squares
Date: 09/11/22 Time: 10:34
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGREXPRT(-1)	0.127585	0.071087	1.794787	0.0811
D(AGREXPRT(-1))	-0.435851	0.171618	-2.539654	0.0156

R-squared	0.132462	Mean dependent var	41.10000
Adjusted R-squared	0.108364	S.D. dependent var	223.7289
S.E. of regression	211.2593	Akaike info criterion	13.59525
Sum squared resid	1606698.	Schwarz criterion	13.68143
Log likelihood	-256.3097	Hannan-Quinn criter.	13.62591
Durbin-Watson stat	2.105718		

الملحق رقم (10)

Null Hypothesis: D(AGREXPRT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.516660	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AGREXPRT,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/22 Time: 10:36
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AGREXPRT(-1))	-1.326767	0.155785	-8.516660	0.0000
C	51.89449	35.11215	1.477964	0.1481

R-squared	0.668305	Mean dependent var	8.065789
Adjusted R-squared	0.659091	S.D. dependent var	366.7033
S.E. of regression	214.1084	Akaike info criterion	13.62204
Sum squared resid	1650327.	Schwarz criterion	13.70823
Log likelihood	-256.8187	Hannan-Quinn criter.	13.65270
F-statistic	72.53350	Durbin-Watson stat	2.012127
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (11)

Null Hypothesis: D(AGREXPRT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.184925	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AGREXPRT,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/22 Time: 10:37
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AGREXPRT(-1))	-1.409387	0.153446	-9.184925	0.0000
C	-82.56424	71.06345	-1.161838	0.2532
@TREND("1980")	6.692099	3.119815	2.145031	0.0390

R-squared	0.706844	Mean dependent var	8.065789
Adjusted R-squared	0.690092	S.D. dependent var	366.7033
S.E. of regression	204.1414	Akaike info criterion	13.55116
Sum squared resid	1458580.	Schwarz criterion	13.68044
Log likelihood	-254.4720	Hannan-Quinn criter.	13.59716
F-statistic	42.19517	Durbin-Watson stat	2.100388
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (12)

Null Hypothesis: D(AGREXPRT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.259500	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AGREXPRT,2)
Method: Least Squares
Date: 09/11/22 Time: 10:38
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AGREXPRT(-1))	-1.293021	0.156550	-8.259500	0.0000

R-squared	0.648179	Mean dependent var	8.065789
Adjusted R-squared	0.648179	S.D. dependent var	366.7033
S.E. of regression	217.5083	Akaike info criterion	13.62831
Sum squared resid	1750464.	Schwarz criterion	13.67141
Log likelihood	-257.9380	Hannan-Quinn criter.	13.64365
Durbin-Watson stat	1.966776		

الملحق رقم (13)

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/11/22 Time: 10:51
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	AGREXPRT
GDP(-1)	1.042187	0.005200
	(0.17583)	(0.00225)
	[5.92726]	[2.31227]
GDP(-2)	0.034043	-0.003639
	(0.20529)	(0.00263)
	[0.16583]	[-1.38625]
AGREXPRT(-1)	-15.41034	0.503782
	(13.1641)	(0.16835)
	[-1.17064]	[2.99240]
AGREXPRT(-2)	-1.678375	0.431512
	(14.5270)	(0.18578)
	[-0.11553]	[2.32265]
C	2212.247	-83.29604
	(5386.43)	(68.8865)
	[0.41071]	[-1.20918]
R-squared	0.940169	0.842298
Adj. R-squared	0.932917	0.823182
Sum sq. resids	7.89E+09	1289772.
S.E. equation	15458.47	197.6967
F-statistic	129.6389	44.06378
Log likelihood	-417.7839	-252.1351
Akaike AIC	22.25178	13.53342
Schwarz SC	22.46725	13.74890
Mean dependent	98836.02	396.5663
S.D. dependent	59684.35	470.1502

Determinant resid covariance (dof adj.)	9.12E+12
Determinant resid covariance	6.88E+12
Log likelihood	-669.4685
Akaike information criterion	35.76150
Schwarz criterion	36.19245
Number of coefficients	10

الملحق رقم (17)

Variance Decomposition of GDP: Period	S.E.	GDP	AGREXPRT
1	15458.47	100.0000	0.000000
2	22198.50	98.16058	1.839422
3	27420.39	95.49294	4.507065
4	32089.38	91.55913	8.440865
5	36360.26	86.88432	13.11568
6	40393.48	81.62403	18.37597
7	44231.94	76.05409	23.94591
8	47909.22	70.37297	29.62703
9	51432.21	64.76568	35.23432
10	54801.24	59.37872	40.62128

Variance Decomposition of AGREXPRT: Period	S.E.	GDP	AGREXPRT
1	197.6967	2.342540	97.65746
2	240.6537	17.36838	82.63162
3	281.6783	22.06658	77.93342
4	313.7823	29.49533	70.50467
5	342.0721	35.84702	64.15298
6	367.6449	42.33633	57.66367
7	391.3150	48.30985	51.69015
8	413.9472	53.69217	46.30783
9	435.9715	58.23217	41.76783
10	457.8262	61.78479	38.21521

Cholesky Ordering: GDP AGREXPRT

الملحق رقم (19)

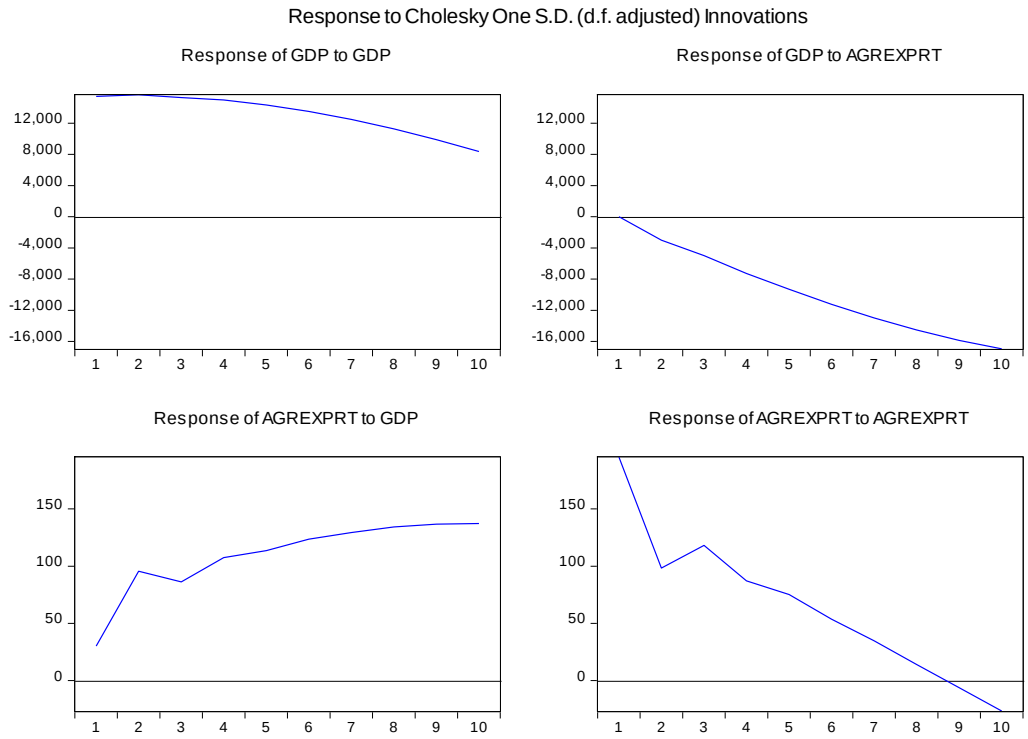

الملحق رقم (20)

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 09/11/22 Time: 11:18
Sample: 1980 2019
Included observations: 38

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-1.074290	7.309297	1	0.0069
2	1.935044	23.71451	1	0.0000
Joint		31.02381	2	0.0000

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	6.083667	15.05592	1	0.0001
2	9.456044	65.99414	1	0.0000
Joint		81.05006	2	0.0000

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	22.36522	2	0.0000
2	89.70865	2	0.0000
Joint	112.0739	4	0.0000

*Approximate p-values do not account for coefficient Estimation

الملحق رقم (21)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 09/11/22 Time: 11:20
Sample: 1980 2019
Included observations: 38

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
AGREXPRT	1.987004	2	0.3703
All	1.987004	2	0.3703

Dependent variable: AGREXPRT

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	7.924238	2	0.0190
All	7.924238	2	0.0190